الاقتصاد العربى
على عتبة القرن الحادى والعشرين *

د . يوسف صايغ**

Abstract

The Arab Economies on the Threshold of the 21 st Century

This paper sets out to test four propositions which, if proven warranted, indicate that the title of the paper is misleading as it Stands.

The first proposition is that although the Arab economies are on the threshold of the twenty - first century according to the calendar, none of them is at or close to this threshold, if meaningful criteria are set for qualification .

The second proposition is that the interaction of the subjective failings of polity, society, and economy implied in the first proposition, with certain development unfriendly external factors has resulted in the unfolding of a process of anemic, erratic, and largely distorted development in the Arab region .

The third proposition is that the conjunction of the poor state of development cited above, with the thrust of four very powerful global imperatives, and one regional perspective, which put immense pressure on the region's economies in order to change direction, priorities, and structure and machinery at a very quick pace, faces the Arab economies with very demanding, unsettling, and possibly dangerous exigencies.

Finally, the fourth proposition is that, in the medium term - say between the present and the middle of the first decade of the twenty - first century -- the Arab societies and economies are unlikely to be capable of bringing about a radical transformation in the process of development, or of facing the implications of the international and regional imperatives identified earlier. The challenges involved are so enormous, many - sided, and serious that the capability can only be acquired in the long term, and only if certain very stringent conditions are satisfied, both with respect to development and to the components of the pressing imperatives.

* يعتمد نص هذه الورقة على مضمون كتابى الصادر فى نهاية عام ١٩٩٥ بعنوان **التنمية العربية : من قصور الماضى إلى هاجس المستقبل** (نشر منتدى الفكر العربى ، عمان ، الأردن)

** مستشار اقتصادى

ساهم فى الترجمة الأستاذة أميمة عبد العزيز و مراجعة الدكتور يوسف صايغ

المقدمـــة

أحاول فى هذه الدراسة امتحان أربع أطروحات من شأنها ، إذا أظهر الامتحان أنها صحيحة ومبررة ، أن تبين أن عنوان الدراسة فى شكله الحاضر مضلل وغير ملائم للواقع .

أولى الاطروحات هى أن الاقتصاد العربى ككل ، والاقتصادات العربية كلا بمفرده ، إذ تقف جميعها على عتبة القرن الحادى والعشرين ، إنما تفعل ذلك حسبما يستدل من «الرزنامة» فحسب . إلا أنها ليست قريبة من هذه العتبة إذا تم استخدام معايير ذات معنى لتأهيلها للدنو من القرن المذكور .

الأطروحة **الثانية** أن تفاعل أوجه القصور الذاتية التى يعانى منها كل من الجسم السياسى والمجتمع والاقتصاد العربى مما تشير إليه ضمنا الاطروحة الأولى ، مع عوامل خارجية معينة غير ميسرة للتنمية أو حافزة لها ، أنتج تكشّف حالة تنموية معتلة ، ومتذبذبة ، ومشوهة فى معظمها فى الوطن العربى . تصح هذه المقولة حتى إذا تمت مقارنة المنطقة العربية بنظائرها من مناطق العالم الثالث (باستثناء «افريقيا جنوب الصحراء») ، أى : جنوب آسيا باستثناء الهند ، شرق آسيا باستثناء الصين ، جنوب شرق آسيا ، أمريكا اللاتينية والكاريبى (بما فى ذلك المكسيك والبرازيل وكذلك بدونهما) . وتصح المقولة أيضاً بالرغم من أن نصيبا كبيرا من الناتج المحلى الإجمالى للاقتصاد العربى ككل خصص للاستثمار فى عقود الاستقلال السياسى للأقطار العربية (منذ الخمسينات ، ولكن بشكل خاص منذ أوائل السبعينات) ، ومن أن العرب يتمتعون بتراث ثقافى وفني غنى ، وكذلك بتراث غنى فى مجالات العلوم والرياضيات والفلك والطب والملاحة والتجارة وهندسة العمارة ، برز فى قرون التميز العربى الإسلامى .

أما الأطروحة **الثالثة**فهى أن التقاء الحالة التنموية المعتلة التى أشير إليها فى الأطروحة الثانية ، مع زخم اندفاع أربعة ضغوط وتوجهات عالمية ، وتوجه إقليمى ولّد ضغطاً هائلاً على الاقتصاد العربى من شأنه أن يؤدى وبسرعة إلى تحول فى اتجاه هذا الاقتصاد وفى أولوياته وهيكليته وآلياته - إن هذا الالتقاء يجابه الاقتصاد (كما المجتمع) العربى بضغوط قاسية فى متطلباتها ومقتضياتها ، وحبلى بمخاطر محتملة . ونعنى بموجبات الضغوط والتوجهات العالمية

الأربعة : (أ) تحرير التجارة الخارجية وحركة القطع الأجنبى من أجل تشجيع وتعزيز تدفق السلع والخدمات عبر الحدود الدولية ، والضغط على البلدان النامية للسعى لتحقيق قدرة تنافسية متزايدة فى مجرى التجارة الدولية ، (ب) العولمة ★ أو اتساع وتسارع العلاقات فيما بين بلدان العالم فى مجالات التجارة ، والسياحة والسفر ، والتقانة (التكنولوجيا) ، والتمويل ، والاستثمار فى الفرص التى تفتحها عملية العولمة ، (جـ) تسريع وتشديد اندماج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمى ، و (د) إعادة الهيكلة (أو الإصلاح / التكيف الهيكلى) للاقتصادات الوطنية وكذلك للنظم / الأنساق السياسية . أما موجب التوجه الإقليمى فينطلق من «المنظور الشرق أوسطى » الذى تدعو إليه المؤسسات المالية الدولية والدول الصناعية المتقدمة – وبشكل خاص الولايات المتحدة – بما يتضمنه هذا المنظور من دلالات خطيرة ويترتب عليه بالنسبة للعرب من آثار ثقافية واقتصادية وسياسية مقلقة فى محصلة التحليل .

ويبقى أن الأطروحة **الرابعة** التى سأحاول امتحان صحتها هى أن المجتمع والاقتصاد العربى ، فى المدى المتوسط – ولنقل فيما بين الساعة الراهنة ومنتصف العقد الأول فى القرن الحادى والعشرين ، لا يحتمل أن يقدر على إنجاز تحول جذرى فى المسار التنموى ، وعلى مجابهة ما يترتب على الموجبات الدولية الأربعة والموجب الإقليمى التى أشارت إليها الأطروحة الثالثة . إن التحديات المتصلة بمثل هذين الإنجازين والمجابهة هى من الضخامة والتعدد والخطورة بحيث يصعب جداً اكتساب القدرة المطلوبة للتهيؤ لها والتفلت مما تحمله من مخاطر إلا فى المدى الطويل ، وإلا عند استيفاء شروط صارمة جداً بالنسبة للتنمية ولعناصر الموجبات الضاغطة على السواء .

* بمعنى Globalisation

أولاً: الفجوة بين الاقتصاد العربى وعتبة القرن الحادى والعشرين

إذ نبدأ بتفحص الاطروحة الأولى نجد أن أداء الاقتصاد العربى لا يزال بعيداً جداً عن التوقعات التى تبررها الموارد والمعطيات المادية (الطبيعية) والمالية والبشرية ، المتاحة والاحتمالية ، وكذلك حجم الاستثمارات والجهود التى خصصت وبذلت خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية ، سواء إذا استخدمنا المعايير الكمية أو النوعية للقياس أو التقييم . وتدعم هذا التعميم مقارنة مستويات الأداء الاقتصادى والتنموى فى المنطقة العربية بنظائرها فى مناطق العالم الثالث (باستثناء «افريقيا جنوب الصحراء») .

هناك ضرورة لتسجيل ثلاثة استدراكات وإيضاحات هنا . أولها أن استخدام المعلومات والاحصاءات التجميعية للاقتصادات العربية الواحد والعشرين بما هناك من تباين وتفاوت اقتصادى واجتماعى بينها ، أمر يمكن تعرضه للنقد على اعتبار أنه مضلل وغير منصف . إلا أنه يرد على مثل هذا النقد بالقول إنه ، بالرغم من التباين والتفاوت ، ما من اقتصاد وطنى عربى حقق مستوى مرموقاً ومرضياً من التنمية ينأى به عن مضمون الاطروحة الأولى . ثانيها أن المناطق الأخرى فى العالم الثالث التى تجرى المقارنة بها هى أيضاً تتألف من بلدان يتسم أداؤها الاقتصادى والاجتماعى بتباين وتفاوت فيما بينها . ولا ننكر فى هذا السياق أن تفكيك الأرقام التجميعية * هو أفضل ، مثاليا . إلا أن ذلك يتطلب اللجوء إلى قدر كبير من التفصيل مما يجعل رؤية التعميمات أو الأحكام الشمولية الإقليمية (القومية فى السياق العربى) أكثر صعوبة . والاستدراك أو الإيضاح الثالث هو أن المعلومات والاحصاءات الوطنية (القطرية) التى تستند إليها التعميمات والأحكام الشمولية كانت متاحة لى فى المصادرالتى اعتمدت عليها فى إعداد دراستى [١] . وتتصل المصادر بستة وأربعين مؤشراً رقمياً اقتصادياً واجتماعياً تعكس مستوى الأداء الاقتصادى والتنموى الغربى . [٢]

ليس من الضرورى ، كما أن المجال لا يتسع لتناول هذا العدد الكبير من المؤشرات

---

* بمعنى Disaggregation

التى تعتبر ذات دلالة قوية بالنسبة لموضوع هذه الدراسة . ويكفى أن أشير إلى النتائج العريضة المنبثقة عن البحث الذى قمت به ، المفيدة فى عملية المقارنة بين المنطقة العربية من جهة وباقى مناطق العالم الثالث من جهة أخرى . وبالإضافة للمؤشرات الستة والأربعين الكمية قمت بتناول نحو اثنى عشر مؤشرا نوعيا – بمعنى أن قياسها كميا أو رقميا إما هو لا يتيسر أو أنه غير مأمون . واعتمدت فى تناولى هذا على تجربة أربعين عاما من البحث والتأليف حول الاقتصادات الوطنية العربية والاقتصاد القومى منظورا إليه ككل ، حيث فيما أعتقد لم أقدم على تجاهل المحددات غير الاقتصادية من كمية ونوعية ذات الصلة بالتنمية . (٢)

أما وقد سجلت الاستدراكات أو الإيضاحات الاستهلالية الثلاثة ، فإننى أستطيع أن أسجل أبرز نتائج المقارنات فيما بين المنطقة العربية ومناطق العالم الثالث الأخرى ، بالنسبة لمؤشرات التنمية الكمية أو النوعية ، وفيما عدا استثناءات قليلة، فإن الاقتصاد العربى يقع فى منتصف سلم النتائج للعالم الثالث بأجمعه أو فى الجزء الأسفل منه . ولم تتميز المنطقة العربية إلا بالنسبة لأربعة من المؤشرات الكمية حيث احتلت المرتبة العليا أو التى تليها بين جميع المناطق ، ولكن يبقى أن هذاالتميز والامتياز محاط بتحفظات تمليها الجوانب السلبية له . هذه المؤشرات الأربعة هى :

١ – الاستهلاك * اليومى للفرد من السعرات الحرارية الغذائية كنسبة مئوية من السعرات التى يتطلبها الجسم (وهى العليا بين جميع النسب فى مناطق العالم الثالث).

٢ – الإنفاق العام على الرعاية الصحية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى (الأعلى بين المناطق ، إلا أن اجمالى الإنفاق العام والخاص يضع المنطقة العربية فى الموقع قبل الأخير بين مناطق العالم الثالث – وهو دليل على الانخفاض الكبير فى الإنفاق الخاص على الرعاية الصحية) .

٣ – الإنفاق العام على التعليم العالى كنسبة مئوية من الإنفاق العام على جميع مراحل التعليم (الأعلى) .

---

* بمعنى Intake

٤ - عدد خريجى التعليم العالى فى حقول العلوم الطبيعية والرياضيات ، كنسبة مئوية من جميع الخريجين (المرتبة الثانية) .

على أن الامتياز الظاهرى فى المواقع الأربعة المشار إليها ، ينطوى فى الوقت ذاته على نقاط ضعف فى الأداء الاقتصادى والاجتماعى ، ويتستر عليها ، ما أن تؤخذ بالحسبان الاعتبارات النوعية فى مؤشرات التنمية العربية . فاحتلال الموقع الأول فى العالم الثالث بالنسبة للحصول على السعرات الغذائية الحرارية ، يرافقه أعلى معدل فى العالم الثالث لاستيراد الاغذية ، بالرغم من توفر طاقة احتمالية للانتاج الزراعى لا يزال استغلالها دون المستوى الأمثل * بكثير . وكذلك فإن نوعية الرعاية الصحية والتعليم المتاحين فى الوطن العربى ، والتجهيزات المتصلة بهما ، لا تزال متدنية بشكل عام ، أى أنها لا تعكس واقع ارتفاع نسبة ما ينفق عليهما من الناتج المحلى الإجمالى العربى . وأخيراً ، فإن الموقع المرتفع كميا للمنطقة العربية بالنسبة لعدد الخريجين الجامعيين فى حقول العلوم الطبيعية والرياضيات، يتضارب بحدة مع النوعية المتدنية - بشكل عام - للتعليم فى مجالات هذه العلوم ، خاصة بالنسبة للنشاط البحثى والتجهيزات المكتبية والمخبرية ، وعدد المؤلفات والأوراق البحثية التى تنشر فى مجال هذه العلوم وتتمتع بمستوى رفيع .

فإذا انتقلت بؤرة التركيز إلى تلك المؤشرات حيث تسجل المنطقة العربية مستوى متوسطاً أو منخفضاً من الأداء ، فإننا نرى أوجها أخرى للقصور الفاضح . ولعل ابرز وجه بينها هو نسبة ما يخصص من الناتج المحلى الإجمالى لاستيراد الأسلحة وأنظمة السلاح المتكاملة ، إذ هى الأعلى بكثير بين جميع مناطق العالم الثالث . فقد كانت ٤ بالمئة من هذا الناتج فى عام ١٩٦٠ ولكنها ارتفعت إلى ٧ بالمئة فى ٩١/١٩٩٠ ، بالرغم من الارتفاع الشاهق فى الناتج المحلى بين هذين العامين . ونضيف أن الإنفاق المحلى لاغراض الدفاع هو أيضاً مرتفع جدا فى عدد من الأقطار العربية . وإلى جانب كون الأسلحة المستوردة لا تستخدم (أو لا يراد استخدامها) ، إلا فى حالة بلدان عربية قليلة جداً ، للأغراض التى بررت استيرادها ، فكثيرا ما لعبت ضغوط البلدان الصناعية المصدرة وضغوط المصالح المحلية القوية فى بلدان الاستيراد دوراً فاعلاً فى اتخاذ القرارات الرسمية بالاستيراد . بعبارة

* بمعنى Sub-optimal

أخرى ، فإن المجموعات الضاغطة محليا تصبح فى آن معاً آلية الضغط باتجاه الاستيراد الكثيف ، والمستفيدة من نتائجه . وأود فى هذا السياق أن أؤكد بكل الصدق والمسؤولية أننى أستثنى القطرين السورى والمصرى من التعميمات والملاحظات النقدية أو التشكيكية المتصلة بموضوع التسلح واستيراد السلاح التى أوردتها لتوّى .

أظهر البحث الممتد تحت مختلف التقييمات بصدد مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أن الموقع العربى بين مناطق العالم الثالث منخفض بشدة بالنسبة لتسعة عشر من المؤشرات الستة والأربعين . وأبرز الأمثلة على هذا الانخفاض تقع فى ما يلى من مؤشرات : العمر المنخفض المتوقع عند الولادة ، ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال ، محدودية وتدنى مستوى رعاية الحوامل ، المعدل المرتفع للتزايد السكانى الطبيعى وهو الأكثر ارتفاعاً فى مناطق البلدان النامية (بلغ ٢,٩ بالمئة سنويا خلال الفترة ١٩٦٠- ١٩٩٢) ، هبوط نسبة السكان العرب المشاركين بقوة العمل إلى أدنى مستوى بين مناطق العالم الثالث (٢٨ بالمئة للذكور والإناث معاً ، ولكن ١٩ بالمئة للإناث لوحدهن ، خلال السنوات ١٩٦٠ - ١٩٩٢) ، معدل الأمية المرتفع خاصة بين النساء ، والنسبة المنخفضة من المساعدات الخارجية الموجهة للأغراض الاجتماعية . ويبقى أن ما يستحق التسجيل والتوقف عنده هو الحالات التالية : انخفاض الناتج المحلى الإجمالى للفرد بالرغم من الموارد المالية التى أتاحتها « حقبة الفورة النفطية» (١٩٧٤ - ١٩٨٣) التى كان بمقدورها تمكين المنطقة العربية من القيام باستثمارات أكبر حجما بكثير مما فعلت ولكنها - وللمفارقة - ترافقت مع متوسط نمو **سالب** قدره ٤,٧ بالمئة سنوياً فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩١ . وكان هذا المعدل الأشد انخفاضاً فى جميع مناطق العالم الثالث .

تتضح ضخامة القصور التنموى الذى عرضت لعدد من أوجهه إذا أخذنا بالاعتبار أن متوسط الاستثمار المحلى خلال السنوات الخمس عشرة ١٩٨٠ - ١٩٩٤ كان مرموقاً (بالرغم من أنه كان يمكن أن يكون أكثر ارتفاعاً كما بينت لتوّى) . فقد كان هذا المتوسط ٢٥ بالمئة من الناتج المحلى الاجمالى سنويا . ويضاف إلى هذا أن المنطقة العربية راكمت موارد مالية كبيرة نسبيا خلال الفورة النفطية فى البلدان الصناعية (قدرت فى العام ١٩٨٢ بأنها كانت ٣٧٤ مليار دولار) [٤] . وأخيراً ، فإن الدين الخارجى العربى كان فى عام ١٩٩٢ ، كنسبة من الناتج

القومى العربى الإجمالى ، الأعلى فى مناطق العالم الثالث (دون استثناء «افريقيا جنوب الصحراء») . فإذا وضعنا هذه المديونية فى مواجهة معدل النمو المنخفض جداً (بل السالب كما أشير قبلا) ، تصبح قضية المديونية من حيث مبرراتها وأسبابها وأغراضها أكثر مدعاة للحيرة بل وللشجب ، وذلك لثلاثة أسباب : الإفراط فى استيراد أنظمة التسلح بأسعار فاحشة ، العجز عن حشد الموارد المحلية لأغراض التنمية إلى المدى الواجب والممكن ، وسوء تخصيص الموارد المالية الذاتية ، المتاحة أو الاحتمالية فى ظل تفشى عقلية ممارسة «الاستهلاك الظهورى أو التفاخرى» وإلى جانبه قدر غير مبرر من «الاستثمار الظهورى أو التفاخرى» إذا جاز لنا استنباط المصطلح الأخير . (٥)

مما هو ذو دلالة خاصة فى السياق الحالى أنه بالرغم من توجيه ربع الناتج المحلى الإجمالى العربى للاستثمار خلال عقد الثمانينات والسنوات الأربع الأولى من التسعينات ، وتأكيد كل الحكومات العربية ومجموعات رجال الأعمال على تشجيع قطاع الصناعة التحويلية كأولوية بارزة ، ظل إسهام هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى العربى منخفضاً خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٢ يتأرجح حول ١٠ بالمئة ، (٦) فى حين أن الناتج المحلى الإجمالى نفسه ارتفع خلال هذه الفترة - مع الاعتراف بذبذباته الواسعة - بمقدار ١,١٤٣ بالمئة - أى أنه أصبح ١٢ ضعفا عما كان عليه فى عام ١٩٧٠ ، مقابل ارتفاع حصة الصناعة بالأرقام المطلقة مرة ونصف فقط . (٧) إن لهذه الحقيقة دلالات خطيرة ، فى أنها تعكس بطء التبدل الهيكلى فى الاقتصاد العربى بشكل اجمالى ، وهزال وضعف محددات عملية التصنيع كالبحث واكتساب قدرة تقانية فاعلة ومتقدمة وتعزيز مسار تدريب وتخصص المهندسين والعمال المهرة .

والمؤشر الكمى الأخير الذى أتناوله للنتائج الهزيلة للتنمية خلال العقود الخمسة الأخيرة هو النسبة الصغيرة جدا التى تشكلها التجارة البينية ، أى فيما بين الأقطار العربية ، من اجمالى التجارة العربية الخارجية . فلقد تأرجحت هذه النسبة حول ٦ - ٧ بالمئة خلال العقود الثلاثة الأخيرة . وتفسّر ضآلة النسبة أصلا على أنها تعكس تشابه الاقتصادات العربية إلى مدى ملحوظ وأن تنوع إنتاجها محدود جداً . ويصح هذا بالأولى إذا نظرنا إلى زمرة الاقتصادات العربية الأقل نموا . وتفسر ثانياً فى أن الانتاج العام بجملته صغير نسبيا ، وأن نوعية معظم السلع والخدمات التى يتم إنتاجها لا تتمتع بمستوى مرض من القدرة على المنافسة مع نظائرها المتاحة من بلدان أجنبية . (٨)

حتى الآن كان التركيز على المؤشرات الكمية الأكثر دلالة وشأنا على الأداء الاقتصادى العربى . إلا أن لمؤشرات نوعية معينة نفس الدلالة والشأن على الأقل ، وإن يكن التدليل عليها أو تحديد آثرها ممكنا إلى مدى أقل من نظائرها الكمية . ثم ان تعقيدا آخر يعترض بحث زمرة المؤشرات النوعية هو أنها تتسم بما يمكن اعتباره «ازدواجا وظيفيا» . ما أعنيه بهذا هو أنه فى حين تعكس هذه المؤشرات النوعية أو تشكل تجليات للقصور التنموى ، فإنها تفسر كذلك جوانب من هذا القصور أو هى مسببات مباشرة له . بعبارة أخرى ، يمكن اعتبار المؤشرات المعنية فى آن كنتيجة وكسبب للتخلف بشكل عام ، ولانخفاض السجل التنموى العربى بشكل خاص . وتتضح طبيعة وآثار الازدواج الوظيفى بشكل أقوى لدى التعرف فيما يلى إلى عدد من المؤشرات النوعية التى نحن بصددها .

هناك أولا بلبلة لا يستهان بها فى فهم المنظور التنموى لجهة مضمون التنمية ومحدداتها ومسارها وآلياتها . وبالفعل فلا يزال هناك إدراك محدود للتباين أو التمايز بين مفهوم النمو ومساره من جهة ، ومفهوم التنمية . على أننا لا نلوم الجمهور لعدم وعيه لهذا التباين أو التمايز ما دام كثير من الاقتصاديين ، خاصة أولئك منهم المنبهرين بالنزعة «الاقتصادويّة» * الذين يكشفون عن فشلهم فى فهم وتقدير دور الجوانب غير الاقتصادية للتنمية ومحدداتها . ونشير فى هذا السياق إلى أن "شمبيتر" الاقتصادى والمفكر البارز قام بصياغة التمييز بين المفهومين بوضوح شديد التعبير منذ أكثرمن ثلاثة أرباع القرن ، أى فى العقد الأول من القرن العشرين .(٩)

كانت أدبيات البنك الدولى خلال سنوات نشاطه المبكر حين كان يجرى مسوحات لاقتصاد كثير من البلدان النامية ، بما فيها عدد من البلدان العربية التى ظهر معظمها فى العقد الأول بعد الحرب العالمية الثانية – كانت هذه الأدبيات تقدم «قوائم» أو مجموعات من الصفات والسمات على اعتبار أنها تدلل على التخلف أو التأخر ** ، على أنها النقيض لنظائرها فى البلدان الصناعية . وكان يجرى وضع أزواج من الصفات والسمات من أمثال المستوى المرتفع للأمية فى البلدان النامية مقابل المستوى المرتفع للتعليم فى البلدان الصناعية ، أو انتشار صيغة «العائلة المتسعة» فى المجموعة الأولى من البلدان مقابل صيغة «العائلة

* بمعنى "Economistic"

** بمعنى Backwardness

النواة» (أو الصغيرة التى تقتصر على الوالدين وأولادهما) فى المجموعة الثانية ، أو غلبة النشاط الزراعى فى المجموعة الأولى مقابل النشاط الصناعى فى الثانية ، إلى آخره . وكانت الأزواج المتناقضة أو المتضاربة تقدم على أنها تجسيد لتشخيص التخلف من جهة ولتوفير وصفة التنمية من جهة أخرى . وكانت الأزواج فى معظمها ذات طبيعة اقتصادية وإلى مدى أقل اجتماعية . وكان من الملاحظ ضآلة العناء بعوامل مركزية كالنظام السياسى ، والبنى الاجتماعية - السياسية ، وواقع التبعية الذى فرضته أصلا السيطرة الاستعمارية ، وقوة المصالح الضالعة فى تشكيل (أو تشويه) أنماط التنمية ، والحاجّة العدالة الاجتماعية (أو على الأقل خفض حدة التباين وسوء العدالة فى توزيع ثمار التنمية) .

ترافقت البلبلة فى الرؤية المفهومية للتنمية وفى فهم دينامية التنمية مع اختيار واعتماد الأنساق السياسية والاجتماعية - الاقتصادية . وفى الواقع فإن الفريقين الداعيين للأنساق السياسية والاجتماعية - الاقتصادية المتضاربة سطحيا المنتسبة إلى الاشتراكية من جهة والرأسمالية من جهة أخرى ، ظلا متشابهين فى كونهما فى معظم الحالات أخطأ فى فهم الفلسفة الحقيقية لهذين النسقين ، وقواعدهما ، وطريقة عملهما ، فقام كل منهما بتطبيق النسق الذى تبناه بسطحية مع كثير من الأخطاء ، وأعطاه شكلا يصعب معه التعرف إلى طبيعة النسق ، من أجل أن يخدم مصالحه وأغراضه الضيقة . وأنتج هذا التخبط أنساقاً هجينة ، ومشوشة ، خضعت هيكلياتها وأساليب حركتها وآلياتها لتبدلات متعددة بسرعة وعشوائية . وهكذا لم يكن مما يدعو للاستغراب أن يقع مسار التنمية فى الفوضى والتأرجح والبلبلة وأن يؤدى إلى نتائج ذات مستوى دون الأمثل بكثير .

المؤشر النوعى التالى الخطير ، وقد كان سببا فى القصور التنموى إلى جانب كونه ناتجا عن هذا القصور (ضمن إطار مفهوم الازدواج الوظيفى الذى أشرت إليه قبلا) كان الندرة المؤلمة للقيادات العربية المقتدرة ذات التوجه الإنمائى ، الفاعلة فى مناخ اجتماعى - سياسى منتظم ومستقر ، محفز للتنمية ومتعاطف معها . وما نعنيه هنا بالقيادات هو **شبكات** القيادة السياسية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية والعمالية والإعلامية . والوضع الطبيعى والصحى المطلوب للتنمية هو أن تكون هذه الشبكات متصلة ومتفاعلة ، كل بداخلها

وفيما بينها ، كيما تستطيع أن تصبح أحزمة ناقلة لخيارات ومواقف وأفضليات القوى والمجموعات الشعبية التى تمثلها ، إلى الحلقة القيادية العليا حيث تتخذ القرارات ، وكيما تستخدم قوتها مجتمعة لتشجيع قيام وتطور ديمقراطية صنع القرار والحكم . ولا تزال المنطقة العربية بشكل عام تنتظر قيام الشبكات القيادية المشار إليها وتطورها الصحى والطبيعى ، دون عوائق أو تدخل معطّل يقوم به رجال السياسة الذين يقلقهم امتلاك المجتمع المدنى لقوته الاحتمالية وتأكيده لها .

ينبغى أن يضاف فى هذا الصدد أن المستشارين السياسيين والاقتصاديين ، وكذلك القادة المهنيين والمربين والإعلاميين الذين يتمتعون بقدر من التأثير بسبب قربهم من القيادة لأنهم يتحركون فى « ممرات السلطة » ، كثيرا ما يتخلون عن واجبهم الأساسى الذى هو أن يوفروا للسلطات التى يعملون معها ولها أكثر المشورة سلامة وصدقا مما يقدرون عليه ، إذ أنهم كثيرا ما يتزلفون فيقدمون المشورة التى يعتقدون أن رؤساءهم يرغبون فى تلقيها ، وبهذا يخفضون قيمة وظيفتهم ودورهم .

يتصل بالمؤشر الذى كنت أتناوله لتوّى مؤشر نوعى آخر هو التمتع المحدود جدا فى معظم الأقطار العربية بالديمقراطية والمشاركة السياسية ذات القاعدة الشعبية العريضة ، وبسيادة وحكم القانون ، وبالحريات الأساسية . وتكمن خطورة المحدودية فى أن التنمية ذات المعنى العميق والحقيقى لا يمكن نشدانها وانطلاقها وحماية مسارها فى غياب أو محدودية التمتع بالحقوق التى عددتها وممارستها . أما الادعاء بأن بعض البلدان ، والاتحاد السوفياتى أبرز الأمثلة عليها ، حقق تنمية ملحوظة فى غياب أو محدودية الحقوق ، فلا يلغى المقولة بأن التمتع بالحقوق وممارستها شرط ضرورى وحرج لتحقيق تنمية حقيقية قادرة على الاستمرار . بل أنه تمكن المحاجة بقوة أن انهيار الاتحاد السوفياتى نفسه تكمن إعادة معظم أسبابه إلى انتهاك مبادئ وقواعد الديمقراطية وحكم القانون والحريات الأساسية . وأضيف أن الفشل كشف كذلك كم كانت التنمية المتحققة جزئية ومتناثرة ، وكيف فشلت فى توفير ما يكفى من الطعام والمسكن واللباس لمعظم المواطنين . فالمشاركة بالحقوق والموجبات والالتزام بها ، تعنى في سياق التنمية اشتراك المواطنين بالفرص التى توفرها التنمية والمكاسب التى تحققها ، كما بحمل أعبائها والنهوض بموجباتها .

هناك مؤشر نوعى آخر يشكل فى آن سببا لضعف التنمية العربية وقصورها، وأحد نواتج مثل هذه التنمية . إنه العناء غير الوافى بالتنمية البشرية كميا ولكن بشكل خاص نوعيا ، عبر الوسائل والمنهجيات والموارد المستخدمة بشكل محدود و / أو خاطئ فى مجالات التعليم والبحث ، واكتساب القدرة التقانية المتصاعدة ، والتدريب المهنى ذات الصلة السببية المباشرة بالنشاط التنموى ، وبخلق مناخ معزز ومنشط للتنمية يبرز المواهب الخلاقة ودينامية المبادرة الاقتصادية ويحفز قوة العمل على الأداء والإنجاز الجيد . لقد أولت المنطقة العربية اهتماما جزئيا وغير فعال لهذه القوى المحركة للتنمية . وبالمقابل ، لقد حظى السعى لتحقيق نتائج كمية فى المجالات المذكورة بقدر أكبر بكثير من المرغوب فيه من الاهتمام والتمعن ، على حساب السعى لتحقيق نتائج نوعية مرضية . ثم إن المجتمع العربى فشل فى توفير الحوافز والمؤسسات والمناخ القادرة معا على اجتذاب نسبة كبيرة من القوى العاملة الرفيعة التأهيل والقدرة وحشدها واستخدامها بشكل سليم وفعال ، وأخيرا الحفاظ عليها داخل الأقطار العربية . ونتج عن هذا الفشل «نزوح أدمغة» عربى ضخم لمصلحة البلدان الصناعية المتقدمة فى أوروبا وكندا والولايات المتحدة .

من ناحية أخرى ، فإن فشل الاقتصادات الوطنية العربية فى تحقيق قدر مرموق من التكامل الاقتصادى فيما بينها ، ضمن منظور قومى واضح متجسد فى آليات وصيغ فعالة ، يشكل مؤشرا نوعيا إضافيا ذا أهمية كبيرة كسبب فى القصور التنموى العربى وكناتج له أيضاً . لقد حفز هذا المنظور جامعة الدول العربية فى ١٩٥٧ على صياغة ثم التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، التى لحقها بعد ذلك بسنوات قليلة إقامة سوق عربية مشتركة ، ثم لاحقا فى خريف ١٩٨٠ قيام القمة الاقتصادية العربية المنعقدة فى الأردن بالموافقة على وثيقة «استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك» ، وخطة تنفيذية لما أسمى قطاع العمل الاقتصادى العربى المشترك .[١٠] وقد هدفت الاستراتيجية إلى خلق دينامية وهيكلية ومؤسسات وبرامج ترمى إلى تعزيز التعاون الاقتصادى داخل الإطار القومى ، فالتنسيق ، فالتكامل إلى مدى يذكر . إلا أنه بالرغم من خلق نحو ٣٠ منظمة عربية متخصصة خلال العقود الأربعة الماضية تحت مظلة جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ، واقامة مئات المشروعات أو الشركات العربية المشتركة ، وكذلك تأسيس وانطلاق الصندوق العربى

للإنماء الاقتصادى والاجتماعى وصندوق النقد العربى ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، وبالرغم من أن رؤوس أموال هذه المؤسسات واحتياطاتها بلغ مجموعها نحو ٧٠ مليار دولار فى مطلع التسعينات ، [١١] إلا أن السجل العام للتكامل القومى الفعلى لا يزال متواضعا جدا ، خاصة بالمقارنة مع الفرص الاحتمالية للتكامل فى مختلف القطاعات والأنشطة .

وما يزيد الأسى والأسف لهذا الحصاد المرّ لعملية التكامل أن هناك أسبابا قوية ومقنعة لفوائد الإقدام على التنسيق والانسجام الفعال والتكامل فيما بين الجهود والموارد والمؤسسات والاستثمارات على الصعيدين القطرى والقومى . فالتكامل الأفقى والعمودى فيما بين الاقتصادات الوطنية العربية يؤدى إلى استخدام أمثل للموارد ، ووفورات حجم مرموقة ، وتحسن فى عمليات الإنتاج ونوعيته ، وتعزيز للترويج والتسويق للمنتجات العربية داخل الاقتصاد العربى وخارجه . ثم إن التكامل يوجب التخصص وتنويع الإنتاج ويؤدى إليه ، وبالتالى إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات العربية فى الأسواق الخارجية ، كما ينشط عملية اكتساب القدرة التقانية (التكنولوجية) الفعالة ويدفع بأنشطة البحث والتنمية (R & D) إلى الأمام بسرعة . ويزداد موجب السعى لتحقيق هذه الأهداف قوة وإلحاحا ، كما يزداد وضوح المكاسب المتعددة والمرموقة بفضل التحرك صوب هذه الأهداف ، لدى الإدراك بأن المعدات والتسهيلات التى تخدم الأنشطة المتصلة بهذه الأهداف أصبحت ذات كلفة مرتفعة ومتصاعدة فى يومنا الحاضر ، وهى تتطلب مهارات وتخصصات علمية وهندسية رفيعة المستوى ومنفتحة على التقدم السريع فى مجالات اختصاصها . هذا كله يوجب القيام بالأنشطة التى عددتها لتوّى على مستوى قومى إضافة إلى المستويات القطرية . وفى جميع الحالات فإن حجم المعطيات والقدرات البشرية والمادية والمالية ، وحجم الأسواق ، التى سيتطلبها النجاح فى بلوغ أهداف هذه الأنشطة يتخطى ما هو متاح للأقطار العربية منفردة ، وهكذا فإن المنطق الاقتصادى كما المصلحة القطرية ذاتها يتطلبان التعاون ثم التكامل فيما بين الأقطار من أجل النجاح المنشود .

وفى سياق وجوب وإلحاحية التكامل من الضرورى الإشارة إلى أن الأقطار العربية

تستطيع حين تتحرك معا ضمن أطر التكامل والجهد القومى الرشيد والنشط ، أن تكفل لأنفسها حضورا أكثر فاعلية وجدوى فى الاقتصاد العالمى ، وفاعلية سياسية أكبر فى شبكة العلاقات الدولية ، وقدرة أفضل فى حماية مصالحها . وتحتل موارد النفط والغاز موقعا ذا أهمية خاصة بالنسبة لكل من الحضور والفاعلية والقدرة المشار إليها .

وبمناسبة ذكر النفط والغاز لابد من أن يسجل لهذا المورد دوره المرموق ، خاصة فى عقدى السبعينات والثمانينات ، فى المساهمة التنموية الفاعلة فى الأقطار غير النفطية ، طبعا إضافة إلى الأقطار النفطية . غير أن من الواجب كذلك تسجيل «التكلفة الاجتماعية والاقتصادية» للعائدات النفطية ، (١٢) التى قلصت المدى الذى وصلته التنمية العربية وخفضت نوعية هذه التنمية .

تجلت هذه التكلفة فى عدة أشكال ، أولها الإفراط فى التركيز على ما يظن أنه المصلحة القطرية بالنسبة للقطاع النفطى وبالتالى قدر لا يستهان به من الفشل فى إدراك الأهمية الحرجة للتنسيق فيما بين الأقطار النفطية لتحقيق مردود أفضل وأطول مدى للمورد النفطى . وقد تبدت الآثار الضارة لعدم التنسيق فى الإفراط بإنتاج النفط فى كثير من الحالات خلال الفورة النفطية ١٩٧٤ - ١٩٨٣ ، (١٣) وفى المنافسة فى إقامة مصانع بتروكيماوية متشابهة فى إنتاجها فى حالات معينة ، وفى عدم التروى والتدقيق فى الدخول بعقود إنشائية تتصل بالقطاع مما أدى إلى تضخم كبير فى الكلفة الاستثمارية وبالتالى إلى خفض جدوى المشروعات وإضعاف القدرة التنافسية للمنتجات فى الأسواق الخارجية . كذلك لم تقم البلدان المنتجة والمصدرة للنفط بوضع ميزان حساس ورشيد ، والالتزام به ، فى تقرير حجم إنتاج النفط بين كل من الحاجات الذاتية والحاجات القومية والحاجات الدولية ، مما خدم المصلحة الدولية (خاصة الأمريكية) على حساب المصلحة الوطنية و/أو القومية .

ثمة وجه آخر للتكلفة الاجتماعية والاقتصادية للعائدات النفطية هو الانبهار بالموارد المالية التى نجمت عن ارتفاع أسعار النفط إلى جانب ازدياد الانتاج والتصدير ، مما ولّد إحساسا خاطئا بالاسترخاء والقوة وإفراطا بالاعتداد بالنفس . وقد بلغ هذا النزوع حدا سمح

بتكون الوهم أو ألحسّ الخادع بأن التنمية يمكن أن «تشترى» بالمال ، مما خلق حالة من التراخى والركون إلى الدخل الريعى مما جعل الأقطار المصدرة للنفط تهتم بتوفير فرص التعليم لأبنائها دون صياغة وتطبيق سياسات ، ضريبية وسواها، من شأنها رفع مستوى انخراطهم فى قوة العمل ، كما جعلتها توجه نسبة كبيرة من المدخرات الوطنية غير المستثمرة داخليا إلى التوظيف المالى والعقارى والمصرفى فى البلدان الصناعية . وبالنسبة للأثر السلبى للعائدات الريعية على قوة العمل فإن التدفق المالى الضخم غير المألوف سبب أذى بالغا لخلقية العمل والجهد ، إذ حصل ما يقرب من الطلاق بين جهد المواطن من جهة ، ودخله و/أو ثرائه المتزايد بصورة شاهقة من جهة أخرى . ونجم عن الركون إلى التدفق المالى غير المصاحب بجهد إنتاجى مباشر للمواطنين خسارة حوافز العمل المباشر المكافئ للمردود مما أوجب اللجوء لاستقبال قوة عمل خارجية كبيرة الحجم ، أصبحت فى بعض الحالات تشكل القسم الأكبر من السكان – بما رافق ويرافق ذلك من تشوهات اجتماعية واقتصادية وتهديد محتمل للأمن الاجتماعى والسياسى ، خاصة بالنسبة للمجموعات غير العربية من العمال الوافدين .

المظهر الآخر للتكلفة الاجتماعية – الاقتصادية للعائدات النفطية العربية كان (ولا يزال وان إلى درجة أصغر) الانغماس فى نزعة استهلاكية مفرطة (أى فى ما يسمى «الاستهلاك الظهورى أو التفاخرى») ، كما فى نزوع إلى الاستثمار الظهورى أو التفاخرى الذى لا يولد قدرا مكافئا من النفع أو الخير الحقيقى للمواطنين ومن تمكين المجتمع من قدرة متزايدة على الأداء الاقتصادى . وكانت حصيلة هذه النزعة وهذا النزوع معا أن حدث تباعد واسع بين المنطق الاقتصادى من جهة ، والسياسات والسلوكيات المعتمدة وتأصل أنماط استهلاكية مبددة للموارد لا يمكن للاقتصادات النفطية الاستمرار بالحفاظ عليها من جهة أخرى ناهيك عن استخدام نسبة مرموقة من الموارد المالية لاستيراد أنظمة أسلحة متكاملة لا تقدر المجتمعات المستوردة حتى على صيانتها وتشغيلها بأنفسها إلا فى حدود متواضعة جدا ، مما رفع درجة الاضطرار لتعميق تبعية هذه المجتمعات للدول الصناعية – خاصة الولايات المتحدة وهى عميقة أصلا على أكثر من صعيد .

يبقى أن نضيف فى السياق الحالى أن تموجات (تداعيات) التكلفة الاجتماعية

الاقتصادية للعائدات النفطية طالت أقطارا عربية لا تقع ضمن مجموعة الأقطار الرئيسية المصدرة للنفط فى الخليج العربى ، وقد تم التأثر عبر آلية انتقال عمالة عربية حجمها فى مجموعها بلغ الملايين ، من أقطارها إلى الأقطار المصدرة للبترول للعمل فى مختلف القطاعات . ونجم عن هذا الانتقال إسناد ذو شأن كبير لقدرات الأقطار المستقبلة (بكسر الباء) التنموية المحدودة ، وبالمقابل حصول العمالة القادمة على أجور ومكاسب بلغت مليارات الدولارات مما سمح بتراكم مدخرات ذات شأن لديها ومكّنها من القيام بتحويلات مالية كبيرة إلى الأقطار المرسلة وباستثمارات ذات شأن فيها .

المؤشر النوعى التالى للقصور التنموى ، الذى يشكل كذلك سببا لاستمرار هذا القصور ، هو التطور المحدود جدا للدولة الوطنية ومؤسساتها ، ولقدراتها السياسية والإدارية ، ولممارستها لتشريعات وسياسات تحقق التوازن فى توفير الفرص المتكافئة للمواطنين وفى تطبيق القوانين . وفى الواقع فإن الدول العربية لا تزال - باستثناءات قليلة جدا - فى مرحلة مبكرة من التشكل والتطور . وبسبب ضعفها الذاتى الأساسى ، وعدم توفر أجهزة حكم ملائمة ، لا تزال تحاول أن تعوض عن امتلاكها المحدود لمقومات الدولة الفاعلة باعتماد مواقف وسياسات سلطوية كثيرا ما كانت (ولا تزال) قاسية جدا واستبدادية . وهكذا فلم تكتسب الدول العربية إلا قليل منها الشرعية الحقيقية بفضل إرادة المواطنين الحرة المعبر عنها من خلال المؤسسات والأساليب الديمقراطية ، مما يفسر التناقضات وعدم التخاطب والتفاعل الطوعى والواسع القاعدة بين الدولة والشعب . وهكذا نرى حالة تدرك السلطات فيها محدودية شرعيتها ومؤهلاتها لحكم وادارة مجتمعات متجهة صوب العصرنة ، فى مواجهة مواطنين يشعرون بحاجات وبضغوط حياتية مشروعة فى مجالات التعليم والرعاية الصحية والإسكان وتوفر فرص العمل المجزى ، وفى مجال الحريات الأساسية والمشاركة السياسية الحقيقية لا الشكلية . ولدى إحساس السلطات بأن العنف قد يكون القناة التى ينساب عبرها الشعور الشعبى بالإحباط والتململ - أو تخوفها من ذلك - وبسبب محدودية رغبتها فى الغالب (أو عدم قدرتها) على مواجهة أية أزمة خطيرة بقدر كبير من التفهم والتعاطف والسياسات الرشيدة والسليمة - بسبب هذه العوامل مجتمعة تعمد حكومات

عربية متعددة للإجراءات القسرية وللقهر واحيانا إلى دول أجنبية قوية لحماية أنفسها وللحصول على الدعم فى وجه التحديات الداخلية . وتدور هذه الحلقة المفرغة ، ويشكل التخلف الاقتصادى والقصور التنموى سببا إضافيا لاستمرار دورانها .

أما المؤشر النوعى الأخير للقصور التنموى العربى الذى أتناوله فهو استمرار – بل وفى بعض الحالات تفاقم – حالة التبعية العربية المفرطة والمذلة للبلدان الصناعية المتقدمة وللشركات العملاقة المتعدية للحدود والجنسيات . ومع أن التبعية ولدتها أصلا عوامل خارجيه ترافق الاستعمار ، إلا أن ذيول وامتدادات هذه العوامل ، وإن اختلفت طبيعتها وأشكالها وأساليبها ، تستمر فى الفعل . وتتضافر اوجه التبعية من اقتصادية وسياسية وأمنية وثقافية وإعلامية وتتكامل فيما بينها ، كما يقوى بعضها البعض الآخر . على أنه يتوجب الاعتراف أن البلدان العربية تسهم هى نفسها باستمرار حالة التبعية بسبب الحشد غير الوافى والمنظم والفعال لمواردها وقواها الاقتصادية ، وتشوه المواقف السياسية لكثير منها، وضعف التنسيق والتكامل السياسى والاقتصادى فيما بينها ، وعجزها عن حل مشكلاتها الذاتية ونزاعاتها فيما بينها – باختصار بسبب تقصيرها فى السعى النير والمصمم إلى إحداث تقهقر فى حالة التبعية الثقيلة وإلى اعتماد استراتيجية الاعتماد الجماعى (القومى) على النفس إلى المدى الممكن .

* * *

أردت من البحث الذى مرّ حتى الآن أن أمتحن الأطروحتين الأولى والثانية اللتين هدفت إلى امتحانهما كما أوردت فى مقدمة دراستى . وكان غرضى أن أبين ، أولاً ، أن الاقتصاد العربى في مجمله لايزال بعيداً جداً عن مستوى الأداء والتنمية الذى يجعله مؤهلاً لان يقف على عتبة القرن الحادى والعشرين – وهو مضمون الأطروحة الأولى – وثانياً ، أن امتحان الأطروحة الأولى تطلب بالضرورة إجراء مقارنات بين مجموعة الاقتصادات العربية من جهة والاقتصادات النامية فى المناطق الاخرى غير العربية فى العالم الثالث ، من جهة أخرى ، وبالتالى تطلب الامتحان الثانى استكشاف مؤشرات القصور التنموى العربى من كمية ونوعية ، مما أظهر مدى قصور التنمية العربية فى إطار العالم الثالث . وأرجو أن أكون موضوعيا فى الادعاء بأن الأطروحتين المراد امتحانهما قد ثبتت صحتهما . ويسمح لى هذا

الاستنتاج بأن أنتقل فيما يلى من الدراسة إلى امتحان الأطروحتين الثالثة والرابعة ، كل بدورها .

على أننى ، قبل الانتقال إلى القسم الثانى من دراستى ، أرى أن الموضوعية والدقة تتطلبان الإشارة إلى الانجازات التنموية التى حققها الاقتصاد العربى خلال العقود الخمسة الماضية أي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . لقد تحققت انجازات تنموية تراكمية لايجوز تجاهلها أو نسيانها فى زحمة تفسير القصور التنموى العربى ومايثيره من هواجس مستقبلية . وتم الإنجاز بالرغم من تناثره كجزر متباعدة فى بحر الاقتصاد ، وبالرغم مما اعترى أوجهه ودرجاته من عدم اتساق . وكانت أبرز نواحى الإنجاز ما تحقق من تقدم فى مجالى البنية التحتية المادية - من طرق مواصلات ووسائل اتصال وعمران ، وشبكات كهرباء ، وري وصرف ، ومياه ومجارير - والبنية الاجتماعية ، من تربية وتعليم وتدريب وتطور ثقافى ، وبحث ، ورعاية صحية ، وإعلام ، مع ما يعترى هذه المجالات من محدودية كمية ونقاط ضعف نوعية . على أن بؤرة التركيز فى دراستى هى التدليل على أوجه القصور التنموى وأسبابها ومايترتب عليها من استنتاجات وما تثيره من قلق بالنسبة للمستقبل الداهم - أي مطلع القرن الحادى والعشرين .

ثانياً : ضغوط التوجهات العالمية والإقليمية الجديدة

ادعيت فى الأطروحة الثالثة التى عرضتها فى مقدمة دراستى أن الاقتصاد العربى يواجه منذ مطلع التسعينات ضغوطا وتحديات خارجية شديدة ذات أبعاد ودلالات كبيرة ، بالإضافة إلى مايعانيه من قصور فى الأداء والتنمية .

أما الضغوط العالمية فتنشأ من بلوغ عملية تحول جذرى فى الاقتصاد العالمى مرحلة من النضوج والقوة والانفتاح بين الحدود لايمكن تجاهلها ويتوجب فهم طبيعتها والتهيؤ للتحديات والضغوط التى تطلقها فى وجه الاقتصادات النامية بشكل عام ، فى حين أن الموجب الإقليمى يتمثل بالزخم الذى اكتسبه منظور "الشرق الأوسط الجديد" فى السنوات القليلة الماضية الذى هو تطور لايمكن تجاهله ، ويتوجب فهم طبيعته والتهيؤ للتحديات التى يطلقها

على النطاق الاقليمى – أى الشرق أوسطى حيث تحتل المنطقة العربية مركز الثقل حجما سكانيا ومساحة وموارد طبيعية .

تتشكل حركة الضغوط العالمية فى الجوهر كناتج لدينامية المجتمعات الصناعية المتقدمة والقدرات التقانية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تمتلكها ولشبكة علاقاتها المالية والتجارية والإعلامية بالعالم أجمع ، ولحرية الانتقال غير المسبوقة بالنسبة للمال والتقانه والسلع والخدمات والأفكار والاعلام – باستثناء انتقال البشر خاصة بين بلدان الشمال والجنوب ، وفيما بين بلدان الجنوب نفسه . أما قلب حركة الضغوط فيقع فى "مجموعة الدول الكبرى السبع" ، أى الولايات المتحدة ، وكندا ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وايطاليا ، واليابان. والمعترف به بشكل عام أن الولايات المتحدة تحتل راس الهرم فى هذه المجموعة . والجدير ذكره أن الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش كان قد أعلن قيام نظام عالمى جديد . بل إن الرئيس بوش ، لكى يشيع ويؤهل الفكره الهلامية (والواقع المفترض أن يمتد خلفها) فى عقل العالم وذاكرته،كرر الإشارة إلى قيام هذا النظام ٢٧٤ مرة فيما بين آب/ اغسطس ١٩٩٠ (حين احتل العراق الكويت) وآذار / مارس ١٩٩١(بعد تحرير الكويت)١٤ . ومنذ ذلك الحين تسارع ظهور الأدبيات ذات الصلة حول فكرة النظام هذا بشكلها الكلى ، أو حول أحد أجزائها أو مكوناتها البارزة . على أن معظم ماظهر ظل تعميمياً يغلب فيه التجريد والنزعة التبشيرية على التحديد والتحليل والالتصاق بالحقائق السياسية والاقتصادية المعاشة . وقد صدرت من الولايات المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى أكثر الدعوات تأكيدا وتشديدا لتقبل فكرة النظام العالمى الجديد والانسجام معها – وهى دعوات تحث العالم، إن لم نقل تأمره ، لصياغة سياسات اقتصادية وتنموية تتسق مع توجهات المقولات او الموجبات التى ينطوى عليها النظام العالمى الجديد ، مدعومة بالاستشهاد بالنمو الذى حققه عدد من البلدان النامية التى عدلت مواقفها بحيث تماهت – وإن جزئيا – مع مقولات النظام وموجباته ، خلال السنوات الخمس أو الست الأخيرة . وهكذا حظيت البلدان المشار إليها بالثناء لأنها تحركت فى اتجاه تحرير التجارة الخارجية وأنظمة حركة القطع الأجنبى ، وفتح اقتصاداتها الوطنية ودفعها باتجاه الاندماج بالاقتصاد العالمى ، و"العولمة" والتشابك المتسارع للعلاقات المتسعة فيما بين اقطار العالم فى مجالات المال والتقانة وطبعا التجارة ، وإعادة هيكلية الاقتصادات

الوطنية والأنظمة السياسية (أو إخضاعها لعملية تصحيح هيكلى)

تحظى ثلاثة أقطار عربية بثناء البنك الدولى لتحركها قدما أسرع من بقية الأقطار العربية فى الإقدام على مجالات الإصلاح الأربعة المشار إليها ، وهي الأردن وتونس وإلى مدى أقل المغرب . ومع أن البنك الدولى يعترف بأن التماهى بين السياسات الوطنية والتوجهات الاربعة التى يدفع الداعون للنظام العالمى الجديد الى الانسجام معها - خاصة إذا جرت محاولة التماهى بسرعة - يمكن أن يتسبب بمتاعب اقتصادية واجتماعية معينة وان يولد مصادر قلق معينة ، إلا أنه ، أى البنك ، يعد بفرص عظيمة للنمو فى المدى الطويل إذا تم الاخذ بالتوجهات .[١٥]

مما يجدرذكره فى السياق الحالى أن صندوق النقد الدولى توقع فى تقرير صادر فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٥ أن يكون المتوسط العام للنمو فى جميع البلدان النامية نحو ٦,٥ بالمئة خلال السنوات القليلة حتى عام ٢٠٠٠ [١٦] فاذا جرت مقارنة هذا التوقع بمتوسط النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى العربى فى عام ١٩٩٤ الذى لم يتعد ٢,٤ بالمئة ، تتضح ضخامة الفجوة بين الاقتصادات العربية ونظائرها فى المناطق النامية غير العربية ، ذلك أنه ، لكى يبلغ متوسط النمو الاقتصادى العربى ٦,٥ بالمئه خلال السنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ فلا بد ان يحقق حتى عام ٢٠٠٠ مستوى أعلي بكثير من نظائره فى المناطق غير العربية . ويظهر عبر هذا الحساب المحدد كيف انه سيكون صعبا - بل غير قابل للتحقيق - أن ينجح الاقتصاد العربى فى رفع مستوى نموه خلال سنوات قليلة لكى يقترب من المستوى المتوقع للبلدان النامية جمعاء حسبما جاء فى تقرير صندوق النقد الدولى .

أسجل اعتقادى أولا أن الدراسة المتمعنة للتوجهات الأربعة المارة الذكر تؤكد فى المبدأ العام سلامتها التحليلية وتماسكها وماتعد به للبلدان النامية ، من عربية وسواها ، إذا استطاعت أن تضمّن سياساتها وهيكلياتها موجبات التوجهات الأربعة وأن تقدم على تحول جذرى فى فلسفتها ونظمها السياسية الضرورية للتوجهات الاقصادية الجديدة . **الا اننى فى نفس الوقت ادعو الى ضرورة والحاحية قيام صانعى السياسات والاقتصاديين العرب . والانتلجنسيا العربية بشكل عام . الى لجم التسرع باستيعاب التوجهات الاقتصادية التى نحن بصددها دون تروٍ وتساؤل وتبصر . والى تهيئة تعديلات وشبكات امان توجبها طبيعة التوجهات** . وما يوجب هذا التحفظ هو تلازم الاخذ بالتوجهات مع آثار جانبية ضارة

يمكن بل يحتمل حدوثها على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى - خاصة فى المدى المتوسط - إلى جانب فاعليتها العلاجية فى المدى الطويل التى لاتذكر ، وستحظى هذه المقولة بمزيد من التدليل لاحقا .

١- تحرير التجارة الخارجية :

التوجه الأول ، كما سبقت الإشارة ، هو تحرير التجارة وبموازاته تحرير حركة القطع الأجنبى . والواقع أن هذا التوجه ليس ناتج منظور النظام العالمى الجديد بمفرده أو فى المقام الأول ، ولكنه ناتج مداولات ومفاوضات امتدت سنين طويلة خلال جولات "الجات" أي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ انطلاقها عام ١٩٤٧ . وقد تم توقيع الاتفاقية نهائياً فى عام ١٩٩٤ بنهاية جولة الأوروغواى (وهى الأخيرة فى السلسلة) . وأنشئت منظمة التجارة العالمية ضمن إطار الاتفاقية بغرض " الإشراف على ، وتطبيق الاصلاحات المنصوص عليها فى الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة ... والاتفاقية العامة للاتجار بالخدمات ، والاتفاقية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية "(١٧)

ومن المفيد أن نبدأ باستعراض مايتوقع من مكاسب أو خسائر / أعباء نتيجة لتطبيق الاتفاقيات الثلاث التى عددتها لتوّى ، كما تفعل دراسة حديثة للبنك الدولى . فبخطوطها العريضة ، يتوقع من جولة أوروغواى ان تولد نظاما عالميا للتجارة وهى بالتالى تمثل نقطة تحول فى نظام التجارة العالمية . إلا أن الدراسة المشار إليها عندما تتناول قضايا أكثر تحديداً يأخذ تقييمها فى تسجيل تمايز بين القضايا والنتائج المتوقعة . وهكذا ففى حين تحظى المنتجات الصناعية بتخفيضات كبيرة فى مستوى الحماية الممنوحة لها قبلا ، تحظى الزراعة بتخفيضات قليلة فقط . وبما أن معظم السلع الصناعية فى التجارة العالمية منشؤها هو البلدان الصناعية ، فإن هذه البلدان هى التى تستفيد بالتالى من المكاسب المرموقة الموعودة . ثم إن إلغاء ترتيبات الألياف المتعددة *(أي المنسوجات) الذى تنص عليه الاتفاقية العامة لعام ١٩٩٤ سيمكن المستوردين فى البلدان الصناعية من تحقيق " مكاسب ضخمة " - حسبما تقول دراسة البنك الدولى نفسها . ومن جهة أخرى "فاذا كان المصدرون فى البلد النامى يكسبون أو يخسرون من الغاء الترتيبات يظل مسألة اكثر تعقيداً " ايضاً حسبما يرد حرفيا فى الدراسة . ويكون هذا التعقيد كبيرا بالنسبة لمنتجى ومصدرى المنتجات المتعددة الالياف

العرب – بل إن هؤلاء يصنفون في زمرة البلدان النامية التى يحتمل أن تحظى بأقل المكاسب الصافية . أما بالنسبة للمستوردات الزراعية التى تنال "تخفيضات حمائية قليلة " فإن البلدان العربية التى تحتل الزراعة فيها مكانا بارزا (إذا استثنينا صادرات النفط والغاز) ، سينالها العقاب بشكل عام إزاء قيام البلدان المستوردة للمنتجات الزراعية والمتعددة الالياف العربية بإجراء تخفيضات حمائية متواضعة تجاهها . وبشكل عام فإن الاتفاقية التجارية فى جولة الأوروغواى تعد ما هو بالتأكيد أقل لمصدرى السلع الزراعية مما تعد به مصدرى السلع المصنعة .

وفيما يختص باستيراد مدخلات خدمية هامة للاقتصاد ، فإن البلدان النامية من عربية وغير عربية ستتلقى آثارا مؤذية بسبب كثرة وتعقيد القواعد التى يقترن بها الاتجار بالخدمات . ومن ناحية أخرى فإن نصوص الاتفاقية التى تحكم مايتصل بحركة الملكية الفكرية تبين ان "البلدان النامية لن تستطيع الاستمرار بالافادة من حقوق الملكية الفكرية للبلدان الأخرى " وهذا ماسيولد صعوبات ومتاعب للبلدان النامية . ولايفيد الا قليلا القول إن الوضع الجديد يحتمل ان "يحفز الاستثمار بالصناعات المعرفية فى البلدان النامية والصناعية معاً "[١٨] فحقوق الملكية الفكرية تنشأ من منتجات تتمتع على الأرجح بأعلى نسبة الارباح لكل وحدة منتجة وسيحظى بالأرباح المنتجون الذين يتمركزون فى البلدان الصناعية فى معظمهم . ولن تكون الاجراءات التخفيفية لمصلحة البلدان النامية سهلة أو سريعة التحقيق .

لقد حظيت بعض القضايا المتصلة بتحرير التجارة باستعراض طويل الآن لأنها تتميز بكثير من التبشير بفوائدها ضمن الدعوة للنظام العالمى الجديد . إلا أنه يبدو لى أن هناك ثلاث نقاط أساسية يجرى التقليل من أهميتها إن لم يكن اغفالها كليا فى الدعوة التى يطلقها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولى والبلدان الصناعية . الأولى أن هذه الدعوة تنطلق من موقف يجرى عرضه دون تستر وبقوة ، هو ان "التجارة هى محرك النمو" [١٩] وفي اعتقادى أن هذا التوصيف غير دقيق وغير مبرر : فمن الملائم أكثر اعتبار التقدم فى الانتاج ذلك المحرك ، وأن التجارة هى إحدى العجلات – إذا جاز الاستمرار باستعارة المصطلحات

* بمعنى Multifibre Arrangements

من عالم الآليات المتحركة . وأسارع إلى القول إن الأمر هنا ليس مهارة أو بهلوانية لفظية ، وإنما محاولة لتصحيح موقف يحدث تشويشا فيما بين المسببات والنتائج . فمن الجلى أن التجارة يمكن أن تنطلق فقط إذا أدت التنمية إلي انتاج سلع وخدمات تعطيها نوعيتها و/أو أسعارها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية . ولذلك فان ما هو أكثر دقة هو وجوب قيام البنك وصندوق النقد الدولى والبلدان الصناعية بوضع التشديد الأقوى على دفع عملية التنمية وتعزيز الانتاج حجماً وتنوعا ونوعية فى العالم الثالث ، إذا كان للتجارة المراد تشجيعها وتعظيمها ثم تحريرها أن تؤدى الدور المتوقع منها .

أما النقطة الأساسية الثانية الموجبة للتحفظ حيال الأولوية التى تعطى فى إطار منظور العولمة لتحرير التجارة الخارجية فهى أن البلدان الصناعية المتقدمة يلائمها كل الملاءمة التشديد على أولوية تحرير التجارة بين الموجبات المنبثقة عن منظور العولمة . فهى تنتج الكثير من السلع والخدمات القادرة على المنافسة في التجارة العالمية . ثم ان قدراتها الانتاجية المتفوقة ذات سعة أكبر بكثير من قدرة أسواقها الداخلية على الاستيعاب ، ولذلك فإن انفتاح الأسواق الأخرى أمامها ، ليس فقط فى البلدان الصناعية ولكن فى البلدان النامية بشكل خاص سيكون فى مصلحتها (أى البلدان الصناعية) ، وبشكل ضرورة ضاغطة بالنسبة لها .

النقطة الأساسية الثالثة تتناول موضوع أثر تحرير التجارة من وجهه الآخر : أى من موقع البلدان العربية (والنامية الأخرى) المستوردة للسلع والخدمات التى تنتجها البلدان الصناعية المتقدمة وشركاتها المتعدية للجنسية والعابرة للحدود . فالبلدان النامية ذات مستويات معيشة منخفضة ، ولذلك فهى أحوج ما تكون لأن يظل اقتصادها فى الأساس ذا توجه ذاتى أو داخلى – أى ان يتمحور أساساً حول مصلحة مواطنيها ويوجب هذا بأن تركز البلدان العربية على إنتاج السلع والخدمات التى تلبى (إلى المدى الممكن والمبرر اقتصاديا) الحاجات الأساسية الانسانية لشعوبها ، من غذاء ولباس وسكن ، وخدمات تعليم وصحة ، وفرص عمل مجزية . بالتالى فإن هذه البلدان لاتستطيع النجاة من تأثير سياسات البلدان الصناعية المتقدمة والشركات المتعدية للجنسية الذى من شأنه أن يعمل على أن يتمحور الاقتصاد العربى حول الاقتصادات المتقدمة ويخدم أغراض قواها الانتاجية والتسويقية . بدلا من التمحور حول مصالحه فى الدرجة الاولى .

يؤدى هذا التحول فى توجه الاقتصادات النامية إلى خضوع نمط التنمية فيها للمؤثرات الخارجية خضوعا مفرطا . وبموجب منطق الأمور تقع الأولويات التنموية بالنسبة لبنية القطاعات والأنشطة الاقتصادية و"سلة المنتجات" من سلع وخدمات تحت ضغوط قوية لتتكيف بالأولى مع ماتعرضه البلدان المتقدمة المصدرة من سلع وخدمات بشروط ومواصفات تنافسية ، بفضل ما تمتلكه من قدرة وتنوع انتاجيين من جهة ، وما تستطيع إطلاقه من حملات تسويقية ذات زخم تصعب مقاومته - خاصة بسبب وسائل إعلامه الجبارة التى تربط العالم كله بشبكاتها ، وكذلك بسبب قدرة البلدان المصدرة على توفير تسهيلات مالية للمستوردين لضمان المصدرين أو تيسير شروط سداد قيمة هذه الصادرات ، وما إلى ذلك من محفزات . كما يضغط نمط الاستثمارات الخارجية فى نفس الاتجاه .

ونضيف أخيرا بالنسبة لتلبية الحاجات الأساسية فى البلدان العربية (والنامية الأخرى) أنها تشكل هدفا وطنيا (وقوميا) رئيسيا ، وأن السعى لبلوغ هذا الهدف يستطيع - فى ذاته وإلى مدى بلوغه - أن ينقص الحاجة لمستوردات تتطلبها عملية تلبية الحاجات الأساسية ، وبالتالى إلى تخفيف المهمة الشاقة لجنى موارد القطع الأجنبى عبر التصدير . ويبقى أن أبين أن هذا لايشكل دعوة لخفض أو تحجيم الاهتمام بتشجيع التصدير إلى المدى المستطاع وإنما إلى جعل مهمة تعزيز عملية التصدير لدى البلدان العربية أكثر قابلية للتحقيق .

٢ - العولمة :

الموجب الثانى الضاغط داخل منظور النظام العالمى الجديد هو امتلاك ادراك واف لتحقيق العولمة على نطاق شمولى في العالم ، واتساق المواقف والسياسات مع هذه الحقيقة وما يندرج تحتها . إن التفاعل بين الاقتصادات ، المتقدمة منها والنامية ، فى مجالات التجارة والتمويل والتقانة والاقتصاد والإعلام يتم اليوم على قياس العالم . وعبثا يسعى اقتصاد ما - حتى لو كان ذلك ممكنا - أن يعزل نفسه عن الاقتصاد العالمى ونفوذه فى تقرير حجم وتوجهات التدفقات التى عددتها لتوّى أى التجارة والتمويل ... الخ ، ولا يجوز لاى اقتصاد يجهد بشكل جاد لاطلاق عملية التنمية وانجاحها أن يحاول الانعزال عن الاقتصاد العالمى المحيط به . على أنه ، مع التشديد على صواب الموجب الذى نحن بصدده والاعتراف بزخمه ، شأنه فى ذلك شأن موجب تحرير التجارة ، يظل مطلوبا من المحلل أن يسجل بعض

الاستدراكات أو التحفظات الهامة على آثار العولمة ودلالاتها .

أول الاستدراكات أن الضغط لتحرك البلدان النامية صوب الاتساق مع عملية وحالة العولمة يتصل أساسا بالتدفقات الاقتصادية والقوى المرافقة لها التى بالفعل تتجاوز الحدود الوطنية وتتجاهلها ، وتهمشها ، والتبشير بتضاؤل أهمية هذه الحدود نغمة تطلقها البلدان القوية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، موجهة إياها صوب البلدان النامية . إلا أن المشاهد بوضوح هو أن الدولة الوطنية لاتزال على مستوى العالم بأسره حقيقة صلبة ، بما تمثله وتنطوى عليه من مصالح وأولويات وسياسات – وهذا بالرغم مما يشاهد فى الوقت نفسه من قيام عدد من التجمعات الاقليمية فى أوروبا وأمريكا الشمالية والوسطى وجنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا والباسيفيكى .فهذه التجمعات عملت أو تعمل على احداث قدر ملموس من التنسيق بين سياساتها الاقتصادية ، وإلى مدى أقل بين مواقفها السياسية . إلا أن هذا يظل دون قبول اعضائها بـ"تلاشى" الدولة الوطنية بكثير . وفى الحقيقة فإن ظاهرة العولمة تتمثل فى أكمل وأقوى تجلياتها فى سلوك وقوة الشركات المتعدية للجنسية والعابرة للحدود . وعلى الصعيد الدبلوماسى والسياسى والاقتصادى والاعلامى والتقانى فإنها تتمثل فى ممارسة الدول الصناعية القوية لنفوذ واسع النطاق على المستوى العالمى ، مما لايوحى بتهميشها لنفسها . وإذن فموجب العوله بهذا المعنى هو تحرك باتجاه واحد : أنه تأكيد الدول والشركات القوية على قدراتها فى مختلف المجالات على اتساع العالم ، مع القليل الأقل من السماح للبلدان النامية– الضعيفة خاصة – بأن توسع قدراتها وتمارس بعضا منها فى شبكة علاقاتها المتعددة بالدول القوية والغنية وبشركاتها العملاقة ، أو بأن تحظى بشروط تبادل عادلة فى جميع المجالات مع هذه الدول والشركات .

إذا جئنا نتفحص ظاهرة العولمة بمزيد من التحديد ، نجد أنها تولد عددا من المخاطر للبلدان النامية إلى جانب ما تعد به و/أو تولده من مكاسب . فبحجة المنزلة العالية فى سلم الاعتبار للتدفقات المالية والتقانية مثلا ، وتشابك المصالح فيها بين الدول الوطنية عبر حركة التدفقات المشار إليها ، والمكاسب التى يحصل عليه الفرقاء بفضل هذه التدفقات ، يتم التغطية على بعض الحقائق الجوهرية أو فى أحسن حال التقليل من شأنها . إحدى هذه الحقائق هى أن كل دولة وطنية ، بما فى ذلك بل وبخاصة الدول الصناعية المتقدمة التى تبشر بموجب

العولمة ، تتمسك بترابها الوطني وببنيتها الاقتصادية وبنمط انتاجها وبتنميتها ، وبحقها فى إعطاء كل هذا أولوية مقابل الدول الأخرى - وبشكل أكثر خصوصية الدول النامية . وإذا كنا لانتوقع من أي دولة أن تفرط بما تمتلكه من أرض ومصالح وقدرات ، فاننا مع ذلك لانرى حرص الدول القوية والغنية على اراضى ومصالح وقدرات الدول النامية الضعيفة .

إنها مفارقة ساخرة أن نرى شيمون بيريز ، رئيس وزراء اسرائيل السابق ، يبشر ويكرر القول فى المنتديات العالمية وخاصة في كتابه "الشرق الأوسط الجديد "[٢٠] ، بأن الأرض والمساحة أصبحت ذات أهمية ثانوية بالنسبة لأمن الدولة الوطنية الحديثة ، بما أن الصواريخ تستطيع تخطى الحدود بحمولتها المدمرة بعيدا عن نقاط انطلاقها ، وبأن المفاهيم القديمة حول السيادة الوطنية والتمسك بممارسة طقوسها وأنماط السلوك المتصلة بها ، والصراعات الناجمة عن قضايا سياسية ، أصبحت كلها امورا ينبغى ان تعتبر "زياً " متقادما فى عالم اليوم . ويضيف ان هذا العالم ينبغى ان يكون مدفوعا بالرغبة بالسلام والتفاهم المشترك ، ومحكوما بالسعى لتحقيق مصالح واعتبارات اقتصادية متبادلة أكثر مما هو باعتبارات سياسية .

لاتكمن السخرية فى المفارقة المشار إليها فى ما تتضمنه مقولة بيريز بالنسبة لتضاؤل أهمية الارض والمساحة بالنسبة للأمن . فإذا مانظرنا إلى هذه المقولة بقدر من التجريد وبعيدا عن الحقائق المعاشة فى العالم ، يبدو مضمونها مثاليا ومتسما بالحكمة ، وجديرا بالإصغاء والتبنى . بدلا من ذلك ، تتضح السخرية والمفارقة بقوة فى الحقيقة الكئيبة بأن بيريز لايوجه النصائح التى توحى بها " مثاليته وحكمته" للبلد الذى يتولى فيه مسؤوليات سياسية رفيعة ، وللمؤسستين السياسية والعسكرية ، وللمثقفين - كأنما هذه المثالية والحكمة معدة للاستهلاك خارج اسرائيل فقط ، وخاصة ليتعظ العرب بها ويقلعوا بالتالى عن المطالبة بالأرض والحقوق ، ولا تقوده إلى الإدراك أنها تفضح تشبث اسرائيل بكل شبر من الارض والموارد . وكذلك لايطبق بيريز حكمته على اسرائيل بالنسبة لمقولته بأن احتلال الأرض ، أو التشبث بها ، لم يعد ضروريا لضمان أمن الدولة فى عصر الصواريخ العابرة للحدود. ويستمر تجاهل المفارقة بالرغم من امتلاك اسرائيل لتفوق عسكرى على العرب فى كل من مجالى الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل ، كما في مجالى التقانة والانتاج الاقتصادى .

ثمة جانب آخر من العولمة يثير قلقا ثقيلا لدى البلدان النامية ، وينبغى التفات العرب إليه بتركيز ومسؤولية . إنه الاحتمال بأن تعمل الشركات المتعدية للجنسية والعابرة للحدود على تشويه نمط التنمية وأولوياتها فى الدولة الوطنية ذات الاقتصاد النامى ، وذلك لخدمة أغراضها ومصالحها – فإذا حققت البلدان النامية مكاسب ما بسبب نشاط هذه الشركات فى اطار العولمة فانها تكون ناتجا جانبيا ضئيلا . وينتهى الامر بأن "تقشد" الشركات "فائض القيمة" الناجم عن أنشطتها فى البلدان النامية ، إضافة إلى تشويه نمط التنمية – او على الاقل حرفه عن أولويات البلد المستقبل (بكسر الباء) نفسه وصوب اولويات الشركات نفسها . ولابد من أن يظل ماثلا فى الأذهان مايلحقه مثل هذا التشويه من تهميش للثقافة الوطنية للبلد المستقبل وزرع ثم تأصيل توجهات قيمية مغايرة للتراث الشعبى ، بسبب قدرة الشركات الفائقة فى مجال التسويق والاعلان والنشر .

أما الجانب الأخير للعولمة الذى نتناوله هنا فهو أن أنشطة الشركات العملاقة المتعددة للجنسية ، عدا انها يحتمل ان تنتهك مصالح البلدان النامية أو أن تكون غير ذات صلة أو تماس قوى بها ، قد تكون فى مصلحة فئات تتمتع بنفوذ وامتياز متفوقين فى البلد النامى نفسه بفضل ترتيبات تتم "تحت الطاولة " لا فى مصلحة الجماهير العريضة . ولا تكون الازدواجية فى الاقتصاد التى تنشأ بسبب ذلك مجرد مسألة بنيوية فى المجتمع الذى تقوم الشركات بالاستثمار فى اقتصاده تشكل تحيزا واضحا لمصلحة فئة صغيرة فيه ، وإنما تمتد لتهمش مصلحة الجماهير الواسعة . وينجم هذا التحيز بشكل خاص فيما إذا أتيح للشركات أن تقوم باستثمارات ضخمة تمثل سيطرة فى حدود واسعة على الآلة الانتاجية فى البلد النامى أو تحكما بقدر كبير بهذه الآلة. وفى هذا الصدد ينبغى أن تبقى البلدان العربية تجربة مصر فى عهد الخديوى فى أواخر القرن التاسع عشر ماثلة للعيان ، اذ تم ارتهان الاقتصاد المصرى لعقود طويلة من الزمن بسبب تدفق الاستثمارات الكبيرة خاصة في قناة السويس ، الى جانب "نظام الامتيازات " للأجانب . ولم يبدأ تحرير الاقتصاد المصرى من الارتهان الا انطلاقا من تأميم قناة السويس فى عام ١٩٥٦ . إن التغنى بالعولمة لما تأتى به من استثمارات خارجية للبلدان النامية ينبغى أن ينظر إليه بحذر وحرص بسبب الخشية من بلوغ حجم هذه الاستثمارات ونفوذها حدود السيطرة وبالتالى من تعميقها للتبعية الاقتصادية المذلة .

٣ - الاندماج بالاقتصاد العالمى :

تشمل الدعوة لمنظور النظام العالمى الجديد فى تعدادها لمزايا هذا النظام وفوائده ، موجب اندماج الاقتصادات الوطنية ، من نامية ومتقدمة صناعية ، بالاقتصاد العالمى ، وأن هذا الاندماج يتيح للبلدان النامية ، بين مايتيحه ، فرصا متزايدة للحصول على التقانة المتقدمة والتمويل والاستثمارات الخارجية ، وكذلك صيغ التنظيم والادارة المتقدمة . وهكذا فمن شأن الاندماج تسريع عملية التنمية وتوسيع نطاقها . كل هذا صحيح - لكنه يتجاهل جانبين يثيران قلقا لدى من يحلل المسألة بتعمق .

الجانب الأول ذو ابعاد عالمية شمولية ومطلقة . أنه ، ككل العلاقات الاندماجية بين طرف قوى وآخر ضعيف ، أو بين طرف متقدم اقتصاديا وطرف متخلف ، يؤدى إلى حصول القوى أو المتقدم على معظم المكاسب الناجمة عن العلاقة إن لم يكن لسبب فلانه يستطيع أن يقرر أو يحدد مضمون التبادل وشروطه . بل أن ما يسمى من قبيل التهذيب أو الدبلوماسية اندماجا بين البلد القوى والمتقدم من جهة والضعيف والمتخلف من جهة اخرى ، او "اعتمادا متبادلا " ، لا يعدو فى حالات كثيرة ان يشكل فى الواقع العارى تبعية البلد الضعيف والمتخلف للقوى والمتقدم. ونجد الكثير من الأدلة على ما ابديناه فى تجربة الوطن العربى ، ولا نحتاج لتعداد الأمثلة .

الجانب الثانى المتصل بموضوع الاندماج ذو خصوصية : انه يتصل تحديدا باقتصادات الأقطار العربية . وهنا نجد سكوتا تاما لدى الداعين للاندماج بالاقتصاد العالمى عن ضرورة بل الحاحية تحقق اندماج فيما بين الاقتصادات العربية كأولوية ضرورية قبل الاندماج بالاقتصاد العالمى وجنى مايمكن من مكاسب هذا الاندماج . لست أنكر ما يأتى به الاندماج من فوائد ومكاسب لاقتصاد الأقطار العربية فرادى ، وكمجموعة أو كاقتصاد قومى . على اننا لانعثر فى الادبيات الصادرة عن البنك الدولى او البلدان الصناعية والمتصلة بالموضوع الحالى أية إشارة إلى وجوب تشجيع الاندماج الاقتصادى العربى كأمر ضرورى بل وحيوى لجعل اندماج الاقتصاد العربى بالاقتصاد العالمى أكثر جدوى للطرف العربى وأقدر على تمكين العرب من بلوغ وضع تفاوضى أفضل . ويبقى أن الاستثناء الوحيد للإغفال العربى

لأهمية ووجوب الاندماج الاقتصادى فيما بين الأقطار العربية – أو على الأقل تصرف هذه الاقطار جماعيا – ورد مؤخرا على لسان جاك سانتير رئيس المفوضية الأوربية .[٢١] ولا يستطيع المرء أن يفسر السكوت العام على أنه مجرد سهو أو إغفال غير متعمد . فالخبرة والمقدرة الفكرية والنظرية أوالعملية ليست نادرة لدى أجهزة البنك الدولى والبلدان الصناعية المتقدمة . ونضيف أن هذا السكوت كان "مدويا " كذلك فى كل من القمتين الاقتصاديتين للشرق الأوسط وشمال افريقيا المنعقدتين فى الدار البيضاء وعمان فى خريف عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالى . وقد لفّ السكوت المندوبين العرب مثلما لفّ غير العرب .

٤ - الاصلاح الهيكلى الاقتصادى والسياسى :

لعل الموجب الذى يحظى بأكبر قدر من التشديد فى منظور النظام العالمى الجديد هو إجراء الاصلاح الهيكلي الاقتصادى والسياسى كيما تتأهل البلدان النامية للانتساب إلى هذا النظام الشمولى . ويقول الاصلاح بوجوب إجراء خفض كبير فى دور الدولة والقطاع العام فى الانتاج المباشر وتقرير الأسعار وعوائد عوامل الانتاج ، كذلك تقرير ما ينبغى انتاجه من سلع وخدمات ، وفى سياسات الدعم والمنح ، وفى التحكم بالتجارة الخارجية وحركة القطع الأجنبى . وإلى جانب تحجيم دور الدولة الاقتصادى فى الجوانب المشار إليها ، تنص قواعد الانتساب للنظام على وجوب إيلاء الدور المركزى والأهم لقوى السوق أى القوى التى تؤدى أفضلياتها وسلوكها وانشطتها إلى تشكيل العرض والطلب فى الاقتصاد . وتنطلق الدعوة لهذا التحول من موقف النقد والرفض الكلى للنسق الاشتراكى بما يتضمنه من أفكار ومبادئ ومنطلقات وكذلك آليات أبرزها التخطيط المركزى وتقرير الحكومة للأسعار والعوائد ... إلى آخر ماسبقت الإشارة إليه . ويستتبع التحول النسقى التوجه صوب الخصخصة أو انتقال ملكية مؤسسات القطاع العام وإدارته إلى القطاع الخاص .

أبدأ بالقول إن الدعوة للاصلاح الهيكلى بمعناها الواسع مبررة ، وذلك لأن النظام أو النسق الرأسمالى واقتصاد السوق ضمنه أثبت كفائته عمليا وحفزه لتوسيع الانتاج وتنويعه وتنشيطه للتجارة الخارجية ، فى حين أن الاشتراكية كما عهدناها لعقود طويلة قد فشلت فى المجال الاقتصادى ، وأدى ذلك إلى تفكك الاتحاد السوفياتى ولم يبق من ممارسى الاشتراكية سوى جمهورية الصين الشعبية وكوبا . وتمثل فشل الاشتراكية فى عجز البلدان الاشتراكية

عن توفير ما يكفى لشعوبها من غذاء ولباس وسكن وسلع مديدة الاستعمال ووسائل نقل خاص : أى عن تلبية مجموعة من الحاجات الأساسية الحيوية . أما الملاحظة الواجب تسجيلها فهى أن الدعوة للتحول عن النسق الاشتراكى لاتشير عادة للانجازات الاجتماعية المرموقة لهذا النسق فى مجالات التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل لجميع الراغبين فيه . أما على صعيد القيم فتشدد الدعوة للنظام العالمى الجديد على فشل البلدان الاشتراكية فى اتاحة المجال لشعوبها لممارسة الديموقراطية والحريات وللتمتع بحقوق الانسان فى اطار سيادة القانون وحرية القضاء وعدالته . إذن فالاصلاح الهيكلى يضم الفلسفتين الاقتصادية والسياسية معا والنسقين اللذين يجسدانهما : أى أنه يستدعى التوأمة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية .

مع الاعتراف الواضح بوجوب إجراء إصلاحات هيكلية فى الاقتصاد والمجتمع والجسم السياسى العربى (كما في المناطق النامية غير العربية) ، وبالمكاسب الفعلية أو الاحتمالية التى ترافق هذه الاصلاحات ، يظل من الواجب العلمى والتجريبى تسجيل بعض المآخذ والمخاوف التى يثيرها نسق اقتصاد السوق بفلسفته وقيمه وآلياته وطريقة ادائه . وهكذا سأعرض لبعض منها فيما يلى .

أبدأ بالقول إن إعادة الهيكلة أو الاصلاح الهيكلى يمكن أن يؤدى إلى تعاظم قوة مايسمى بـ "الرأسمالية المتوحشة" ، إذا تم اعتماد نسق اقتصاد السوق دون تمعن واف واهتمام كاف ، على المستويين الرسمى والأهلى ، بمصلحة شرائح الفقراء والضعفاء والمحرومين الذين يشكلون نسبة مرتفعة من العرب . وليس من قبيل المبالغة القول إن الأغنياء وأصحاب النفوذ لايزالون يستطيعون ، وقد أصبحنا على مشارف القرن الحادى والعشرين ، أن يبقوا على المتاعب الاقتصادية ومختلف القيود على الطبقة العاملة فى البلدان والمدن ، أو على سكان الأرياف ، فيما يعيد إلى الأذهان فى حالات متطرفة الصورة عن البؤس والفقر التى رسمها الكاتب الانجليزى المشهور تشارلز ديكنز منذ قرن ونصف .

ينسى كثير من واضعى السياسات بل والمثقفين فى البلدان الصناعية المتقدمة ، المتأثرين بما أنجزته مجتمعاتهم واقتصاداتهم خلال مراحل نضوجها ، من سياسات اجتماعية واسعة النطاق ومن آليات وشبكات أمان اجتماعى - ينسون ما مرت به بلدانهم قبل

تقدمها الواسع من تجارب وأزمات اجتماعية شهدت ضغوطا اجتماعية ونضالات عمالية وفلاحية . بالمقابل ، لم تحظ اقتصادات البلدان النامية ومجتمعاتها ، ومنها العربية ، بالإفادة من نضوج مماثل ، مما يتيح للأغنياء والأقوياء فى هذه البلدان أن يستولوا بالقوة و/أو بأساليب ملتوية لاتتسربل حتى بمظاهر قانونية زائفة على ثمار الرأسمالية ، مما يعكس قسوة وعدم تعاطف من مخلفات القرن التاسع عشر أو ماسبقه . ويظل هؤلاء متمتعين بالمناعة بالرغم من السلوك المندد به لان اجهزة الحكم فى معظم البلدان العربية ، كما الدولة نفسها ، لاتزال فى مرحلة مبكرة من التكوين ، غير قادرة على إيقاف تطرف الرأسمالية المتوحشة عند حده – أو غير راغبة فى ذلك – وعلى صياغة وتطبيق قدر معقول من الحسّ الاجتماعى العام بالمسؤولية تجاه الشرائح المحرومة .

يمكن الإشارة على المستوى التحليلى إلى أن القول الكلاسيكى المأثور بأن "ما هو مفيد أو ملائم للفرد هو مفيد او ملائم للمجتمع " ليس بالضرورى سليما . ولأن اقتصاد السوق ينقاد لحوافز وأفضليات وقرارات رجال الأعمال حيث يسيطر حافز الربحية ، فإن نمط الانتاج يتكون إلى مدى بعيد عبر الطلب الفعال فى السوق – من داخلى وخارجى . وليس إذن من ضمان بأن قوى السوق بذاتها تميل إلى منح أولوية لمصالح الجماهير الواسعة وحمايتها بما أنها لاتحظى إلا بوزن ضئيل فى الموازين الاقتصادية والسياسية ، عندما تضع وتنفذ برامج الانتاج .

ثمة قول مأثور آخر كثيرا مايعطى طمأنينة وراحة للمعنيين بالدعوة للرأسمالية الطليقة ، هو أن النظام الرأسمالى تحركه " اليد الخفية" – أي قوى العرض والطلب التى لا هوية شخصية (فردية) لها . على ان هذا الموقف بعيد عن الحقيقة ، لأن " اليد الخفية" ان هى إلا الجماعات الاوليغاركية (أى التى تمارس احتكار القلة) والكارتلات والشركات خاصة الكبيرة منها ومجموعات رجال الأعمال . وليس سرا أن المؤسسات الكبيرة بين هذه المجموعات تمارس بالتواطؤ أخذ قرارات اقتصادية ذات آثار شمولية ، ليس فى جانب العرض والأسعار فحسب بل أيضا فى جانب توجيه الطلب عبر سيطرتها على وسائل الإعلام والتشويق والتسويق .

إن على الدولة أن تضع سياسات حمائية وتعويضية فى مثل هذه الحالات ، سياسات قادرة على تمكين المحتاجين والمحرومين من الحصول على عائد لقاء العمل يكفى لحصولهم على مستوى معيشة لائق إلى حد معقول . وتغذو مثل هذه السياسات ضرورية بما أن الاصلاح الهيكلى الموصى به بقوة والذى يجرى الضغط لإحداثه بزخم وبقدر من الابتزاز السياسى والمالى ، يحتمل جدا أن يؤدى إلى بطالة إضافة ، واضطراب ومعاناة بالنسبة للطبقات العاملة فى المدى القصير - إلى - المتوسط ، أى الى ان تبدأ مكاسب الاصلاح الهيكلى بالظهور عبر النشاط الاقتصادى المتسع والمتطور . وكذلك فإن دور الدولة فى تشجيع التنمية وتصويب مسارها يظل مطلوبا ، ويتخذ طيفا واسعا من السياسات والأدوات فى مجالات الاصلاح الزراعى والرى والصرف ، وحفز الاستثمار وتوفير تسهيلات التمويل ، ووضع القوانين والأنظمة المتصلة بالمالية العامة والنقد والتسليف ، وتعزيز القدرة الاقتصادية الريادية .

٥- الموجب الاقليمى : المنظور الشرق أوسطى :

حتى الآن تناولت فى القسم الحالى من دراستى أربعة موجبات دولية ، اقتصادية وسياسية رئيسية ، يكاد يفرضها منظور النظام العالمى الجديد ، كما بينت بعضا من دلالاتها بالنسبة للأقطار العربية ضمن مجموعة مناطق العالم الثالث . وأنتقل الآن إلى بحث الموجب الخامس وهو اقليمى يدور حول المنظور الشرق أوسطى ، حيث سيتم التركيز على المنطقة العربية تحديدا ، وبشكل أخص على توصيفه بـ " الشرق ألاوسط الجديد" انطلاقا من التسمية التى استخدمها شيمون بيريز للمرة الأولى وأتاح لها قبولا واسعا بتكرارها فى كتابه الذى يحمل نفس العنوان وفى مداخلاته خاصة فى قمتى الدار البيضاء وعمان الاقتصاديتين . على ان توجيه الاهتمام ضمن منظور النظام العالمى الجديد إلى المنظور الشرق أوسطى يعود أولا إلى مبادرة الرئيس بوش أثناء إعلانه قيام هذا النظام أثر سقوط الاتحاد السوفياتى وبروز الولايات المتحدة قوة عظمى منفردة ، ثم قيادة بوش لحملة " عاصفة الصحراء" ضد العراق عام ١٩٩١/٩٠ على أن بيريز أخذ البيرق من يد بوش وظل يلوح به إلى أن أسقط مؤخرا عن رئاسة الوزراء فى اسرائيل وحل محله سياسى لا يبدو أنه مغرم كثيرا بصيغة بيريز للشرق الأوسط الجديد .

على أن المنظور الشرق أوسطى لم يعد الوحيد فى الساحة منذ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٥ إذ ظهر منظور موازٍ اقليمى / دولى ، هو " المنظور المتوسطى " أو "منظور الشراكة الاوروبية المتوسطية " الذى تتزعم فكرته والحملة لتطويره الدولة الفرنسية . ودون الدخول فى بحث تفصيلات وعناصر وآليات المنظور المتوسطى يحملنى بعيدا عن محط اهتمامى فى هذه المحاضرة ، أكتفى بالاشارة إلى السمة المشتركة ومن ثم المتمايزة بين المنظورين الشرق أوسطى والمتوسطى فيما يتعلق بالعرب . السمة المشتركة أن الأطراف القطرية العربية لم تجر محادثات مسؤولة وتنسيقا فيما بينها قبل المشاركة بأواخر عام ١٩٩٥ فى قمة عمان أو فى قمة برشلونة ، بل انه يبدو مما هو متاح من معلومات أن معظم الأقطار العربية – إن لم نقل كلها – قصرت فى إعداد ملفاتها بعناية وتعمق خدمة لمصالحها القطرية ، ناهيك عن المصالح القومية .

هنا تنتهى السمة المشتركة . بالمقابل ، ففى حين لم يبد منظما القمة الاقتصادية فى عمان (أى مجلس العلاقات الخارجية فى الولايات المتحدة والمنتدى الاقتصادى العالمى فى سويسرا) أى أسف لتشرذم مجموعة الأقطار العربية – وفى الواقع فإن هذا التشرذم كان مطلوبا ومشجعا من قبل اللاعبين الكبار فى قمة عمان ، أى الولايات المتحدة وإسرائيل – باستثناء المفوضية الأوروبية ، إذ كان رئيسها جاك سانتير قد أعلن قبل القمة المتوسطية أن مجلس تعاون دول الخليج العربية كان الجهة الوحيدة بين الدول العربية التى جاءت بموقف موحد أو على الأقل كمجموعة واحدة ، خلال المباحثات السابقة لانعقاد هذه القمة ، كما عبّر عن أمله بأن تسعى الدول العربية مستقبلا بأن تتعامل مع الاتحاد الاوروبى بالتنسيق فيما بينها إلى المدى الممكن . (٢٢)

وفى الواقع فإن سانتير ذهب أبعد من ذلك فأخذ موقفا أكثر ايجابية وتطمينا تجاه العرب ، بالتصريح بأن الأسرة الأوربية تعتبر أن التعاون بين الأوروبيين والعرب يعمل على الفائدة المتبادلة للطرفين ، خاصة لأنهما تمتعا بمشاركة تاريخية مديدة ، وهما يتمتعان بقربى ثقافية متبادلة ويشتركان بمصالح ضخمة . وقد جرى التدليل على هذا التفضيل الأوروبى لاحقا خلال القمة المتوسطية .

كان هناك بالإضافة تمايزات لعلها أكبر شأنا بين القمتين . أبرزها ، أولا أن إسرائيل حظيت بموقع مركزى رئيسى وعوملت على أنها المستفيد الأكبر من البرامج والمشروعات المقترح اعتمادها فى كل من قمتى الدار البيضاء وعمان ، بل وفى الرؤية الشمولية غير المستترة فى أدبيات المنظور الشرق أوسطى . وهذا يتضح لدى دراسة ما قدم لكل من القمتين من تصورات وبرامج ودراسات حكومية او شبه رسمية ، خاصة من إسرائيل نفسها ، ولكن كذلك من دراسات أصدرتها جهات دولية قبلا فى مواكبة اجتماعات المسار المتعدد الاطراف المنبثق عن مؤتمر مدريد فى عام ١٩٩١ . وتدور هذه الدراسات والتصورات المستقبلية حول قضايا الانماء والتعاون ، المياه ، البيئة ، اللاجئين الفلسطينيين ، إلى جانب ضبط التسليح فى المنطقة [٢٣] بالمقابل ، فإن القمة المتوسطية كانت أكثر توازنا فى أنها لم تظهر تحيزا لمصلحة إسرائيل ولم تصرح بشئ من ذلك فقد عوملت إسرائيل كأى طرف آخر مشارك من بلدان جنوب المتوسط .[٢٤]

ثمة تمايز جوهرى آخر بين المنظور الشرق أوسطى والمنظور المتوسطى ، وهو ذو دلالات سياسية عظيمة الشأن . إنه قيام الأسرة الأوربية منذ سنوات طويلة بإبعاد نفسها عن موقف الولايات المتحدة من قضية فلسطين ، فأظهرت فهما أفضل لحقوق الفلسطينيين وتعاطفا واضحا تجاههم . وبالفعل فقد أصدرت الأسرة فى عام ١٩٨٠ مايعرف بـ"بيان البندقية " الذى اعترفت فيه بحق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم ، ولكن طبعا دون أن تومئ بأن موقفها هذا يشكل عداء لإسرائيل أو مجابهة مع الولايات المتحدة . بالمقابل ، فان المنظور الشرق أوسطى يرمى دون غموض أو لبس أو تستر ، إلى تهميش الصفة العربية الغالبة للمنطقة التى أصبح يشار إليها كـ " الشرق الأوسط" بشكل متزايد امتد حتى أصبح جزءا من اللغة السياسية والاقتصادية والثقافية المستخدمة بين معظم السياسيين والمثقفين ورجال الأعمال العرب أنفسهم . وبالطبع فإن الغرض من ترويج تسمية الشرق الأوسط مرده إلى رغبة المؤسسات المالية والانمائية الدولية ومعها الولايات المتحدة بشكل خاص بين البلدان الصناعية ، فى استخدام تسمية تتيح إدماج إسرائيل فى مجموعة الدول التى يضمها هذا الشرق الأوسط ، وبالتالى إلغاء أو على الأقل الحد من الاعتراف بوزن

المجموعة العربية فى الشرق الأوسط . وأذكر هنا أن الوطن العربى يتفوق فى مجموع سكانه ومساحته والناتج المحلى الاجمالى التجميعى لأقطاره ، على فريق البلدان غير العربية أى تركيا وإيران وإسرائيل مجتمعة . ولا ننس كذلك أن العرب يشكلون أمة ذات تاريخ عريق وتراث ثقافى غنى ومتجانس وسجل حضارى بارز يعود إلى أواسط الألفية الأولى من التاريخ الميلادى .

دون تناول المنظور الشرق أوسطى بتحليل لأغراضه السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية المحددة ، لان ذلك يتطلب اطالة لا يسمح بها الوقت المتاح لى الآن ، أنهى القسم الحالى الذى بحثت فيه شؤون الموجبات الدولية الأربعة ثم الموجب الاقليمى المنبثقة جميعها من " هجمة " منظور النظام العالمى الجديد بملاحظات عامة تتصل بمنظور الشرق الأوسط . وفى هذا الصدد فإن ما يكثف ويفاقم أزمة المنطقة العربية فى نهايات القرن العشرين هو تلاقى وتضافر وتزاوج قوة إسرائيل العسكرية التى لا مجال لنكرانها ، مع قدراتها الثقافية والاقتصادية الرفيعة ، وما يستطيع هذا التزاوج أن يولده من نفوذ سياسى مع إمكانية ممارسة هذا النفوذ – إذا لم يتم التصدى العربى لهذه الاحتمالات بتصميم وذكاء واستمرارية . ويشكل هذا المشهد الافتراضى ، او السيناريو ، سببا للقلق العميق للأكثرية الساحقة من العرب المعنيين بالشأن العام . على أنه للأسف الشديد لا يشكل قلقا بنفس الحدة لمعظم المسؤولين العرب ، إذا حكمنا على أساس ما نراه من قصور فى التفكير والعمل بما يتسق مع الشعور بالقلق . وهكذا فإن المهام الثقيلة التى تفرضها مجابهة الموجبات الدولية الأربعة والموجب الإقليمى تشكل تحديا جوهريا خطيرا للعرب ، وبالتالى تشكل عوائق جمة أمام محاولة تخطى العرب لعتبة القرن الحادى والعشرين .

إن هذا التقييم المظلم والمخيف الذى أنهى به القسم الحالى من الدراسة يحمل على الاعتقاد أنه لا يمكن للوطن العربى من الآن وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين على الأقل مجابهة التحدى بفاعلية ونجاح . إلا أنه لا ينفى إمكانية تحقيق اختراق فى جدار العوائق فى المدى الطويل ، إذا تم إرضاء عدة شروط قاسية . ولهذا سأعمد ، فى ختام دراستى ، إلى استشراف إمكانية الاختراق وكيف يمكن تحقيقه .

ثالثا : نحـــو رؤيـــة مستقبلية

نقطة الانطلاق فى بلورة رؤية مستقبلية هى وجوب الاعتراف أن التوجهات والموجبات الدولية الأربعة المنطلقة من منظور النظام العالمى الجديد ، وكذلك التوجه والموجب الإقليمى بالنسبة للمنظور الشرق أوسطى ، ستولد دينامية قوية ، بالرغم مما تستثيره من محاذير . اذن فان الجواب الوحيد الفعال لابد أن يكون استيلاد دينامية عربية قوية بالمقابل ، لتتمكن المنطقة العربية كوحدة متماسكة من التعامل مع محاذير الموجبات الدولية الاحتمالية ومع المخاطر الاكيدة للمشروع الشرق أوسطى : وبالنسبة لهذا المشروع تحديدا ، ليتمكن العرب من التعامل مع إسرائيل بعد التوصل الى تسوية سياسية مرضية للعرب من موقف الندية والتكافؤ ، تماما كما يتم التعامل مع كولومبيا أو نيجيريا أو أندونيسيا مثلا ، حيث لا تتميز سياسات وسلوك أى طرف بنية السيطرة والرغبة فى ممارستها ، وحيث لا يدعى أى طرف لنفسه مزايا وميزات خاصة معينة فى الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية من التعامل والعلاقات .

ولكى يمكن استيلاد الدينامية العربية التى لابد منها يتطلب الأمر أن ينهض العرب بعملية تنمية اقتصادية - اجتماعية حقيقية وعميقة ، بفضل التعاون الوثيق والتنسيق ، وصولا إلى التكامل الواسع القاعدة بين أقطارهم ، وبفضل حشد واستخدام كل الموارد البشرية والمادية الطبيعية والمالية المتاحة ، فى إطار استراتيجية الاعتماد القومى على النفس إلى المدى الواجب والممكن . على أننى لن أحاول فى المجال الحالى تناول مضمون مثل هذه التنمية وأولوياتها وآلياتها .

ويبقى أن المسألة الأخيرة الجديرة بالتأكيد بالنسبة للرؤية المستقبلية هى ان استيلاد الدينامية العربية الموازية لا يتم فحسب فى نطاق الاقتصاد ، بالرغم من الشأن الكبير للانطلاق الاقتصادى بشكل صحى وفعال وذى كفاءة ، إنما يتطلب الاستيلاد وجوب تمتع المواطن العربى بحق المشاركة السياسية الصادقة وبممارسته ، والتمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية ، والمساواة أمام القانون ، ووجوب تطور الجسم السياسى والدولة والتمكن من تداول السلطة على قاعدة الديموقراطية والشفافية السياسية .

أختم بالقول إن تجسيد الرؤية المستقبلية واستيلاد الدينامية العربية التى نحن بصددها مهمة يصعب تحقيقها . لكن لعل الأمل الذى يجوز التسلح به فى محاولة نهوضنا بالمهمة هو أن يتوفر الإدراك العربى الوافى أنه بدون النهوض بالمهمة ، سيظل ولوج العرب القرن الحادى والعشرين ، خارج نطاق المتوقع إلى مدى بعيد جداً . ويبقى التساؤل الذى يذكّى الأمل ، وهو : هل سيرضى أبناؤنا وأحفادنا بأن يلجوا "المستقبل المظلم والعاثر الذى يورثهم اياه الحاضر التعيس اذا لم يخضع هذا الحاضر لتحول جذرى " [٢٥] يجسد الرؤية المستقبلية ويولد الدينامية العربية المنشودتين ؟ .

الهوامش و المصادر

١- أنظر : برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** ، وكذلك **لعام ١٩٩٥** (نيويورك واكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩٤ ثم ١٩٩٥) ، من أجل معرفة هوية المؤشرات الستة وأربعين القابلة للقياس الكمى المختارة لتقييم التنمية الاقتصادية - الاجتماعية والأداء الاقتصادى لأقطار العالم منفردة ، ثم لمجموعات منها صناعية ونامية . أما المصادر الأخرى لبعض المعلومات ، من كمية ونوعية ، فسيصار إلى الإشارة إليها تحديدا فى الهوامش التالية .

٢ - المصدر نفسه : الجداول ٢-٢٧ لمعلومات حول جوانب مختلفة من التنمية البشرية بالنسبة لبلدان نامية فرادى ، وجدول ٥١ للأرقام التجميعية للمناطق النامية ، وذلك فى التقرير لعام ١٩٩٤ ، وجداول رقم ٢-٢٠ وجدول رقم ٣٩على التوالى فى التقرير لعام ١٩٩٥ .

٣ - انظر : يوسف صايغ ، **مقررات التنمية الاقتصادية العربية** (لندن ، كروم هلم ، ١٩٧٨ للطبعة الانجليزية الأصلية) ، ونشرت الترجمة العربية المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، عام ١٩٨٥ . انظر كذلك يوسف صايغ : **التنمية العصيّة : من التبعية إلى الاعتماد على النفس فى المنطقة العربية** (لندن ونيويورك ، راوتلدج ، ١٩٩١ للطبعة الانجليزية الاصلية ، وبيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ للترجمة العربية) من أجل تناول مفصل ذى علاقة بالنص .

٤- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، **تقرير الامين العام السنوى الثامن لعام ١٤٠٠هـ، ١٩٨١م** (الكويت ، المنظمة ، ١٩٨٢).

٥ - أنظر : يوسف صايغ ،"التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية " ، فى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، **وقائع المؤتمر العربى الأول للطاقة** المنعقد فى أبو ظبى ، ٤-٨ آذار / مارس ١٩٧٩ ، المجلد الأول (بين أربعة مجلدات) ، حيث قام الكاتب بمد مفهوم او مصطلح " الاستهلاك الظهورى او التفاخرى "الذى أطلقه أولا ثورستاين فبلن ليستخدم كذلك بالنسبة لـ " الاستثمار الظهورى أو التفاخرى " . (انظر Thorstein B. Veblen, The Theory of the Leisure Class الذى نشر أصلا فى عام ١٨٩٩ .

٦ - بالنسبة لعام ١٩٧٠ انظر : الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، **الجداول الوطنية للحسابات القومية** (الكويت ، ١٩٨٠) . ولسنوات التسعينات انظر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، صندوق النقد العربى ، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** للاعوام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ (كل منها نشر فى العام الذى يلى كلا من الأعوام المشار اليها) ، الملحق الاحصائى العائد للفصل الثانى أى " التطورات الاقتصادية والاجتماعية " .(يشار إلى هذا المصدر لاحقا باسم **التقرير الموحد** فقط للاختصار.)

٧ – احتساب الزيادة مأخوذ من يوسف صايغ : **التنمية العربية : من قصور الماضي الى هاجس المستقبل** (عمان ، منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٥) ، ص ١٧.

٨ – انظر : صايغ ، **التنمية العصية** (مصدر سبق ذكره) ، ص١٣٢ – ١٣٦ .

٩ – انظر : Joseph A. Schumpeter, The Theory of Economic Development (Cambridge, Mass., 1949) ، الفصل الثانى ، القسم الاول .

١٠ – بطلب من أمين عام جامعة الدول العربية ترأس يوسف صايغ مجموعة صغيرة (ضمت الى جانبه محمود عبد الفضيل وجورج قرم) قامت باعداد صيغة " استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك " ، وخلال عام ١٩٨٠ كلف يوسف صايغ من قبل الأمين العام ليكون منسق ورئيس تحرير جميع الأوراق (٢٦ ورقة رئيسية ومساندة) التى قدمت لاحقا فى تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٠ لمؤتمر قمة رؤساء الدول العربية الحادى عشر الذى عقد فى عمان ، الاردن ، وكان مخصصا للعمل الاقتصادى العربى المشترك . وقام صايغ شخصيا بإعداد الورقة النهائية **(الورقة الرئيسية العامة)** التى قدمت لرؤساء الدول . وقد نشرت هذه الدراسات فى ثلاث طبعات ، أولاها للتوزيع المحدود للحكومات العربية ، والثانية نشرتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، والثالثة نشرتها المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت) .

١١– المعلومات مستقاة من **التقرير الموحد** ، ١٩٩١ ، جدول ٥/٧ فى "الملاحق الاحصائية .

١٢ – يوسف صايغ : "التكلفة الاجتماعية ... " ، كما فى هامش رقم ٥ أعلاه .

١٣ – أكثر التصريحات إثارة أدلى بها وزير النفط السعودى آنذاك ، أحمد زكى اليمانى ، الذى قال عبر هيئة الاذاعة البريطانية (BBC) كما جاء فى مجلة (Middle East Ecomomic Survey) فى آيار / مايو ١٩٧٨ ، ما يلى : " ...إن ما نفعله الآن هو ضد مصلحتنا فى ذاتها ... لإننا ننتج أكثر بكثير مما نحتاج لمتطلباتنا المالية ، إننا نستنفد مواردنا النفطية ..." وفى مناسبة أخرى فى الشهر نفسه (كما جاء فى مجلة Time بتاريخ ٢٢ آيار /مايو ١٩٧٨) كان اليمانى أكثر وضوحا فى تبيان سبب قيام المملكة العربية السعودية بإنتاج النفط بقدر يزيد عن حاجة المملكة . وبالإشارة إلى برنامج توسيع القدرة الانتاجية النفطية فى المملكة ، قال إن هذا البرنامج " ليس فى الحقيقة فى مصلحتنا . إنه فى مصلحة الغرب " . وكذلك فإن وزيرى النفط فى العراق وفى دولة الإمارات العربية المتحدة أتيا بتصريحات من ذات الطبيعة فى " ندوة أوبك " لعام ١٩٧٩ فى فيينا . على أن ماصرح به اليمانى يوفر برهانا كافيا على النقطة المثارة فى النص التى يعود هذا الهامش إليه .

١٤ – أنظر : محمد حسنين هيكل ، الصحافى والكاتب المصرى المتميز ، الذى سجّل هذا الواقع فى مقال بعنوان " العرب على أعتاب القرن الـ ٢١ " نشر فى مجلة **المستقبل العربى** ، عدد ١٩٠ ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ١١/١٠ .

١٥ –أنظر: البنك الدولى : Claiming the Future : Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa وهو كتيب قدمه البنك للقمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الثانية التى عقدت فى عمان ، الأردن ، فى تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٥ (واشنطن ، البنك الدولى ، ١٩٩٥) .

١٦ – صندوق النقد الدولى : World Economic Outlook, October 1995 (صندوق النقد الدولى ، واشنطن ، ١٩٩٥).

١٧ –البنك الدولى : The Uruguay Round: Widening and Deepening the World Trading System دراسة أعدها L. Alan Winters & Will Martin (البنك الدولى ، واشنطن ١٩٩٥) .

١٨ – مصدر الاقتباس هو المرجع السابق ، ص ٣،٢ .

١٩ –الأرجح أن أبرز اقتصادى استخدم هذا التعبير هو Jacob Viner فى كتابه: International Trade and Economic Development (Glenceo, Ill., Free Press, 1952)

٢٠ –شيمون بيريز :(The New Middle East, (England, Element Books, 1993 تظهر المحاور والمقولات المشار إليها فى هذه الورقة فى مواقع مختلفة فى الكتاب – بل إنها تشكل قلب أطروحة بيريز القائلة بأن الاقتصاد هو المسألة المهمة فى عالم اليوم ، لا الأهداف السياسية أو العسكرية .

٢١ – ورد ذلك فى خطاب ألقى فى لندن فى الأسبوع الأول من شهر تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٥ ، كما ورد فى جريدة **الحياة** اليومية التى تصدر فى لندن .

٢٢ – ردد البيان الختامى لاجتماع "الشراكة الأوربية – المتوسطية" فى برشلونة صدى الأفكار التى عبر عنها سانتير الذى جرت الإشارة إليه فى الهامش السابق .

٢٣ – قام الاتحاد الاوروبى والبنك الدولى بإعداد الدراسات المشار إليها خلال المرحلة المبكرة فى اللقاءات "متعددة الأطراف " لمجموعات العمل المنبثقة عن مسار مدريد فى المفاوضات العربية – الاسرائيلية. وقد تمكن المؤلف الحالى من الحصول على مجموعة الدراسات .

٢٤ – تم استخلاص العروض الواردة فى النص من تقارير صحافية وردت فى الصحافة العربية ، خاصة فى لبنان ومن جريدة **الحياة** فى لندن ، ومن تعليقات رئيسية ، جميعها غطت اجتماع برشلونة .

٢٥ – الاقتباس فى الفقرة الأخيرة من الورقة من : يوسف صايغ : **التنمية العربية : من قصور الماضى إلى هاجس المستقبل** (مصدر سبق ذكره) ، ص ٩٥ .

أعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
١٦٣ عضواً فى ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٦

١ - إبراهيم حسن العيسوى
٢ - إبراهيم حسن عبد الجليل
٣ - إبراهيم حلمى عبد الرحمن
٤ - إبراهيم سعد الدين عبد الله
٥ - إبراهيم عبد العزيز العساف
٦ - إبراهيم عويس
٧ - أحمد الغندور
٨ - أحمد حسن إبراهيم
٩ - أحمد فرحات
١٠ - أحمد الكواز
١١ - أحمد هنى
١٢ - إسماعيل توفيق الزابرى
١٣ - إسماعيل خناس
١٤ - إسماعيل سراج الدين
١٥ - إسماعيل صبرى عبد الله
١٦ - الفونس عزيز
١٧ - إلياس توفيق غنطوس
١٨ - إلياس سابا
١٩ - امية طوقان
٢٠ - ايلى يشوعى
٢١ - باسل البستانى
٢٢ - برهان الدجانى
٢٣ - بشير حمدوش
٢٤ - توفيق كسبار
٢٥ -جاسم السعدون
٢٦ -جعفر عبد الغنى
٢٧ - جميل طاهر
٢٨ - جلال أحمد أمين
٢٩ - جواد العنانى
٣٠ - جودة عبد الخالق
٣١ - جورج العبد
٣٢ - جورج قرم
٣٣ - حازم الببلاوى
٣٤ - الحبيب المالكي
٣٥ - حنا عودة
٣٦ - حكيم بن حمودة
٣٧ - خالد المنوبى
٣٨ - خير الدين حسيب
٣٩ - رابح عبدون
٤٠ - ربحى أبو الحاج
٤١ - رجا الخالدى
٤٢ - رضا فويعة
٤٣ - رمزى زكى
٤٤ - زياد محمد العلوانى
٤٥ - زهرة قاسم
٤٦ - سعاد الصباح
٤٧ - سعيد جميل هيفا
٤٨ - سعيد النجار
٤٩ - سليم الحص
٥٠ - سليمان بدرانى
٥١ - سليمان المنذرى
٥٢- سمير المقدسى
٥٣ - سمير أمين
٥٤ - سمير عبدالله صالح
٥٥ - سمير رضوان
٥٦ - سنان الشبيبى
٥٧ - شفيق الأخرس
٥٨ - صلاح الدين الدباغ
٥٩ - طاهر كنعان
٦٠ - الطاهر الهادى الجهيمى
٦١ - طه عبد العليم طه
٦٢ - عاطف قبرصى
٦٣ - عباس النصراوى
٦٤ - عبد الصاحب العلوان
٦٥ - عبد العزيز السقاف
٦٦ - عبد الله القويز
٦٧ - عبد الفتاح العموص
٦٨ - عبد الرحمن صبرى
٦٩ - عبدالرازق فارس الفارس
٧٠ - عبد اللطيف بن آشنو
٧١ - عبد الله النيبارى
٧٢ - عبد المنعم السيد على
٧٣ - عثمان محمد عثمان
٧٤ - عزام محجوب
٧٥ - على خليفة الكوارى
٧٦ - على عتيقة
٧٧ - عمر صخرى
٧٨ - عمرو محى الدين
٧٩ - فاضل الجلبى
٨٠ - فاضل عباس المهدى
٨١ - فائقة الرفاعى
٨٢ - فايز الطراونة
٨٣ - فتح الله ولعلو
٨٤ - فؤاد حمدى بسيسو

تعتذر الجمعية عن بعض الاخطاء المطبعيه فى أسماء بعض السادة أعضاء الجمعيه الواردة فى قائمة الاسماء التى نشرت بالعدد الخامس .

تابع أعضاء الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

٨٥ – فؤاد هاشم عوض
٨٦ – فيصل ياشير
٨٧ – كاظم حبيب
٨٨ – كريمة كريم
٨٩ – كمال حمدان
٩٠ – لحسين بو طعام
٩١ – ماجد عبد الله المنيف
٩٢ – محمد الأطرش
٩٣ – محمد العوض جلال الدين
٩٤ – محمد رضا العدل
٩٥ – محمد سعيد النابلسى
٩٦ – محمد سمير مصطفى
٩٧ – محمد عدنان وديع
٩٨ – محمد على الحضيرى
٩٩ – محمد على نصار
١٠٠ – محمد محمود الإمام
١٠١ – محمود منصور عبدالفتاح
١٠٢ – محيا زيتون
١٠٣ – مرفت بدوى
١٠٤ – مصباح العريبى
١٠٥ – مصطفى الفيلالى
١٠٦ – معبد على الجارحى
١٠٧ –معتصم رشيد سليمان
١٠٨ – مهدى الحافظ
١٠٩ – ناصر القعود
١١٠ – نجيب عيسى
١١١ – هبة حندوسة
١١٢ – هبة نصار
١١٣ – هشام البساط
١١٤ – هشام الخطيب
١١٥ – وليد خدورى
١١٦ – يوسف الابراهيم
١١٧ – يوسف صايغ
١١٨ – حسن يوسف على
١١٩– شوكت حمودة
١٢٠ – زاهر زنتوت
١٢١ – ليلى الخواجة
١٢٢ – عادل عبد الله
١٢٣ – عبد المحمود عبد الرحمن
١٢٤ – نبيل عبد الوهاب لطيفة
١٢٥ – هدى مجدى السيد
١٢٦ – سعد حافظ محمود
١٢٧ – رياض دهال
١٢٨ – مكرم صادر
١٢٩ – طونى شويرى
١٣٠ – صائب الجارودى
١٣١ – نبيل سكر
١٣٢ – هشام العاص
١٣٣ – المنجى بوغزالة
١٣٤ – منصور الكخيا
١٣٥ – ماجدة قنديل
١٣٦ – سعاد كامل رزق
١٣٧ – هشام متولى
١٣٨ – بكار توزانى
١٣٩ – رياض زغل
١٤٠ – الشاذلى العيارى
١٤١ – فريدى باز
١٤٢ – عصام الزعيم
١٤٣ –حاتم عبد الجليل القرنشاوى
١٤٤ – محمود صفوت محى الدين
١٤٥ –عبد الله بن صالح بن مبارك
١٤٦ – فؤاد عبود الدهوى
١٤٧ – إبراهيم أحمد إبراهيم
١٤٨ – أحمد محمد السعدى
١٤٩ – عبد العزيز محمد الدخيل
١٥٠ –على توفيق الصادق
١٥١– عباس عبد الرحمن ابو عوف
١٥٢ – محمد عبد الشفيع عيسى
١٥٣ – معتز حلمى خورشيد
١٥٤– مروان جرجس اسكندر
١٥٥– فارس بن جارادى

عضوية منتسبة

١ –اقبال الرحماني
٢ – أمل حمد العليان
٣ – عبد الفتاح الجبالى
٤ – أحمد حسين الرفاعى
٥ – خالد واصف الوزنى
٦ – محمود محمد حسين
٧ – حافظ زعفران
٨ – حسن على حسن العالى